

الاحتجاجات

التشريعية في العراق

احتضار القديم واستعصاء الجديد

تحرير:

فارس كمال نظمي حارث حسن



**الاحتجاجات التشريعية في العراق
احتضار القديم واستعصاء الجديد**

سلسلة شعبية تعيد إصدارها
مؤسسة المحدث للإعلام والثقافة والفنون



رئيس مجلس الإدارة والتحرير
فخري كريم

بغداد: حي أبو نؤاس - محلة 102 - شارع 13 - بناية 141
Iraq/ Baghdad- Abu Nawas-neigh. 102 - 13 Street - Building 141
www.almada-group.com email: info@almada-group.com
+ 964 (0) 770 2799 999
+ 964 (0) 770 8080 800
+ 964 (0) 790 1919 290

بيروت: الحمرا- شارع ليون- بناية منصور- الطابق الأول
dar@almada-group.com + 961 706 15017
+ 961 175 2616
+ 961 175 2617

دمشق: شارع كرجية حداد- متفرع من شارع 29 أيار
al-madahouse@net.sy + 963 11 232 2276
ص.ب: 8272 + 963 11 232 2275
+ 963 11 232 2289



الهيئة الاستشارية
المنجي بوسينية
تركي الحمد
جابر عصفور
خالد محمد أحمد
خلدون النقيب
سيد ياسين
طلال سلمان
علي الشوك
فؤاد بلاط
محمد برادة

الاحتجاجات التشريعية في العراق

احتضارُ القديم واستعصاءُ الجديد

تحرير:

حارث حسن

فارس كمال نظمي



2020

المحتويات

7	توطئة
	من صراع المكونات إلى صراع الطبقات
	مقاربة في الاقتصاد السياسي
11	مظهر محمد صالح
	الاحتجاجات التشريعية وبنية السلطة في العراق
	مقاربة سياسية
21	حارث حسن
	فقراء الشيعة وإعادة بناء الوطنية العراقية
	مقاربة في سيكولوجيا ثورة تشرين
35	فارس كمال نظمي
	الرموز الحسينية الشيعية ووظائفها الوطنية في الاحتجاجات العراقية
	مقاربة ثقافية
47	عقيل عباس
	الاحتجاجات العراقية 2019م
	نظرة سوسيولوجية في ما حدث ومآلاته الممكنة
63	علي طاهر الحمود



توطئة

في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر 2019 اندلع حراك احتجاجي فريد من نوعه في التاريخ السياسي المعاصر للعراق، ليعود ويتجدد في 25 تشرين الأول والأسابيع التي أعقبته، بما جعله الحراك الأكثر شمولاً وعمقاً وقدرة على المطاولة وتنوع الأساليب من بين كل الحركات الاجتماعية التي شهدتها العراق خلال قرن من الزمن.

فقد امتلأ الفضاء العام في بغداد ومحافظات الفرات الأوسط والجنوب بمئات الآلاف من المواطنين المحتجين الباحثين عن عصر سياسي جديد لاستعادة الهوية الوطنية وتحقيق العدالة الاجتماعية، يكون بديلاً عن الحقبة المأساوية التي أعقبت 2003. وقد جوبه هذا المد الاحتجاجي الباحث عن التغيير السياسي الشامل بقمع الأجهزة الأمنية الرسمية وغير الرسمية، وتجسّد ذلك في عمليات القنص والخطف والاعتقال والترويع والشيطنة ضد المتظاهرين والناشطين والإعلاميين في محاولة لإخماد الزخم الاحتجاجي أو التقليل من الوعي الشعبي المعارض الذي بات يشكل العلامة الفارقة لفئات أساسية من الجمهور العراقي.

وقد ارتبط بزوغ هذه الظاهرة الاحتجاجية الجديدة بشكل أساسي بفئة الشباب ممن لم يعاصروا أي إيديولوجيات سابقة، سوى معاشتهم التفصيلية لعصر الفساد السياسي وتفكك الهوية الوطنية وتعاضم

معدلات الحرمان والقهر الاجتماعي وأسلمة السياسة والمجتمع وتعدد مراكز السلطة ما دون الدولة بعد 2003.

وقد شكّل هذه الأنموذج الشبابي المستमित في طاقته الاحتجاجية صدمة أخلاقية حرّكت فئات اجتماعية أخرى للانخراط في المشاركة السياسية، كما حقق هزة عميقة في أركان النظام السياسي الذي ما يزال متخبطاً بين إنكار الفعل السياسي والاجتماعي العميق لهذه الاحتجاجات، وبين محاولة تخوينها عبر وسائل التهويل وافتعال قصص «المؤامرات».

أما على مستوى التأليف والبحث الأكاديمي، فيعدّ الحراك الاحتجاجي التشريعي تحدياً فكرياً يستدعي جهوداً نظيرية وبحثية مبتكرة وتجديدية لمحاولة مقارنته والإحاطة بعوامل انبثاقه ومساراته، واستشراف مآلاته ونتائجه. وبسبب الغنى المفاهيمي لهذا الحراك، وتشعب دلالاته وتعددية ارتباطاته بالبنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية، نجد أن الباحثين صاروا يتوزعون بين رؤى متباينة في عدّه حركة اجتماعية أم انتفاضة شعبية أم ثورة جذرية.

يسعى الكتاب الحالي إلى تقديم خمس مقاربات متعددة الاختصاصات لهذه الحدث السياسي الشاسع والمفصلي في تاريخ العراق وتطوره السياسي. فالباحثون المشاركون فيه هم أكاديميون عراقيون بارزون في حقولهم، يتوزعون بين اختصاصات أكاديمية متنوعة، بضمنها الاقتصاد السياسي، والعلوم السياسية، والاجتماع السياسي، وعلم النفس السياسي، والدراسات الثقافية. وقد سعى كل منهم طبقاً لمنظومته المفاهيمية، إلى مقارنة الحراك التشريعي بما يجعله قابلاً للتفكيك والاستيعاب والفهم والتفسير، لدى القارئ المختص والعادي على حد سواء.

إنها محاولة رائدة لتقديم أول إصدار علمي جماعي عراقي يسعى إلى تسليط شعاع فكري متعدد المستويات لكشف الأبعاد البنيوية العميقة المتعددة لهذا الحراك المجتمعي المفعم بالآمال والمكتنظ بالآلام معاً، في لحظة عراقية لعلها الأهم والأكثر حسماً في تحديد المسارات القادمة لبلاد ما بين النهرين.



ونحن لم نعلمُ بأكثر من حياة كالحياء، وأن نموت على طريقتنا:

عراق.. عراق .. ليس سوى العراق

شجرة
الإحتجاج



للإعلام والأبحاث والدراسات

من صراع المكونات إلى صراع الطبقات

مقاربة في الاقتصاد السياسي

مظهر محمد صالح⁽¹⁾

لقد غلّف النظام السياسي العراقي نفسه وانغلق في مخارجه الانتاجية والاجتماعية، مرسياً بنية مادية تاريخية مختلفة سواء في النظرة الى قاعدة الإنتاج (قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج) أو في مكونات بنيته الفوقية من مؤسسات الدولة وغيرها.

كما توارث النظام السياسي-الاقتصادي للعراق منذ سقوط النظام الفردي بؤراً مكونات شديدة النفعية، ترى في منهجيتها بأن تحقيق مصلحتها الذاتية والزبائية من ثروة الشعب هي مصلحة عاطفية مستدامة للمكون المذهبي أو العرقي الذي يتطلع اليه الشعب عاطفياً ومصيرياً؛ في حين أمست أكثرية الجموع المذهبية أو المكونات التي ما زالت تنمو خارج مؤسسات التأثير السياسي والاقتصادي، بعيدة عن تحصيل الثروة العادل وتقاسم مصالح الدولة الريعية وصنع الإرادة

1- مظهر محمد صالح: أكاديمي وكاتب عراقي، حاصل على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة ويلز- ابرسويث. مستشار السياسات المالية في مجلس وزراء العراق حالياً، ونائب محافظ البنك المركزي العراقي سابقاً. mudher.kasim@yahoo.com

السياسية فيها إلا في وقت الانتخابات، بل غدت مجرد بهائم بشرية هامشية ملحقمة في مرتكز المكون المحنكر للثراء.

«الدولة-المكونات» بديلاً رثاً عن «الدولة-الأمة»

لقد تعاضم نمو الهوامش الفقيرة والعاطلة عن العمل التي يغلب على عيشها وحياتها اليومية فراغ الحياة و«الاغتراب الداخلي»، وقذفت بها الهرمية الاقتصادية السياسية لتكون خارج مفهوم المواطنة والعيش الكريم، بل انسلخت تلك القوى البشرية الملتصقة بالمكونات والإثنيات بمرور الوقت وتحولت الى خربة إنسانية راكدة تسكن وتستقر خارج المجال النفعي المركزي المغلق للجماعات المكوناتية الريعية (بعد تحصيل مقاعدها الديمقراطية بإرادة المكونات المغلوبة)، لتتحول تلك الجماعات إلى قوى تتكالب على انتزاع الريع النفطية بنزعة الثراء.

إنها قوى مهيمنة متناثرة بين مكوناتها الفقيرة وتستمد القوة منهم في إدارة إشكالية تحصيل الثروة النفطية من الدولة-وهي المالك الأكبر- بعد أن كونت علاقات سوق زبائية همها الاستحواذ الفائت على فرص الدولة الاقتصادية. وهي تشكيل مهم في هرمية النظام تمسك بالوقت نفسه بأدوات تشغيل منظومة سياسية تمتلك القدرة على استدامة امتصاص الفائض الاقتصادي للدولة الثرية لقاء خلو البلاد من التنمية. هكذا، شقت الرأسمالية الجديدة وليدة مكوناتها الاجتماعية العرقية والمذهبية طريقها نحو معازل الاغتراب، رافقتها هجرة بشرية منتجة نادرة في الغالب لتصبح السياسة والاقتصاد يُداران بمحركات خارج أوطانها. لقد وفرت الحياة السياسية المكوناتية الهيمنة على آليات عمل وحرارة البناء الفوقي للدولة-الأمة لتجديد بقائها بشكل مستمر، مؤشرة

فراغ جدول أعمال التنمية وغياب التنوع الاقتصادي دون أن تعلم أن وجهاً جديداً من أوجه الصراع الذي تعيشه البلاد اليوم هو الآخر أخذ بالصد كقوة عمالية عاطلة عن العمل، وتمثل وجهاً متفجراً محتملاً من أوجه صراع الطبقات التي يواجهها النظام السياسي الراهن.

وهكذا أنتج الصراع الطبقي عقلاً وطنياً جمعياً عفوي المسار، جسّد في الوقت نفسه حالة ديناميكية فريدة لقوى مجتمعية مهمشة راكدة عابرة للمكونات ومتصدية في الوقت نفسه لقوى الانتفاع الريعي المركزي، لتشكل منعطف التحول في النظام الاقتصادي والسياسي. إنها تيارات تاريخية تمتلك القدرة على خلق تحالفات وطنية منسجمة طبقياً بصورة تلقائية وعابرة للطوائف والقوميات تعمل بالند (ومن خلال اغترابها الذاتي كقوى عاطلة) في التصدي لتشظي التقسيمات المكونانية السياسية البالية التي أورثت البلاد ماكنة إنتاج ظلت عاطلة عن العمل.

في دراسة أكاديمية نشرتها قبل سنوات بعنوان «الريثة والاستبداد الشرقي»، تصديت فيها إلى رثة المراكز النفعية المكونانية التي تمارس الاستحواذ على الفائض الاقتصادي خارج مسار توظيفه لمصلحة قوى العمل الوطنية السريعة التكاثر في بلادنا، إذ يضاف سنوياً إلى سوق العمل قرابة نصف مليون عامل شاب تتقاذفهم أرصفة العمل وغدر قوى الإرهاب على مدى الأعوام العشرة ونيف الماضية.

لقد أدت ليبرالية السوق التي اعتمدها النظام الاقتصادي المنفتح عالمياً ويتمتع بانفلات عالي من أية ضوابط تجارية ذات أهمية، والملتصق بشدة بأسواق المنطقة إقليمياً ضمن ظاهرة «الاحيائية الإقليمية» Bioregionalism، إلى ولادة ظاهرة تجزئية خارجية جعلت الأسواق المحلية تتشظى وطنياً وتبحث عن من يحاكيها إيديولوجياً أو

إثنيّاً أو مذهبيّاً لإقامة مصالح اقتصادية وسياسية شديدة الخطر على الأمن الوطني للعراق.

فلم تترك تلك الليبرالية المتحيزة المنغمسة في الاحيائية الإقليمية أية فسحة للكيان الريعي المركزي العراقي لبناء نموذج تنمية وطني شديد الاستقلالية تتوافق فيه الرؤيتان السياسية والاقتصادية معاً أو تنسجم فيه البنية التحتية لقوى الانتاج وعلاقات الإنتاج الوطنيتين مع البناء السياسي الفوقي الديمقراطي الجديد لتوليد عدالة في توزيع الدخل وقدرة على الاستخدام الأمثل لقوة العمل النامية. فقد حدث العكس إذ جرت حالة من التلازم المباشر والخطير للإحيائية الإقليمية بتكريس هيكلية لبناء عمل الدولة الاقتصادي، وقادت الى تأسيس آليات أرهقت البناء الفوقي للدولة- الأمة، وأدت في الوقت نفسه إلى استنساخ وجود للدولة والاقتصاد في آفاق سياسية موازية ومغتربة خارج البلاد، أي ولادة الدولة- الأمة الموازية أو المغتربة Expat Nation-State. فقد تدهور البناء الاقتصادي التحتي بفعل «عوامل ريعية» استهدفت السوق الداخلية وليبراليتها الشديدة كي تتحول بسرعة للعمل نحو الخارج مقوضة دالة الإنتاج الوطنية (العمل ورأس المال)، وسعت نحو تفكيك تلك الدالة الانتاجية الوطنية لتلتحم في الشتات الاقليمي الخارجي، أي الالتصاق بعولمة إقليمية موازية شديدة الخطورة على صيرورة النظام السياسي الموحد نفسه.

وهنا تشكلت حالة اغتراب أخرى تمثلت بولادة دالة إنتاج موازية أو مغتربة Expat Production Function ملتحمة مع الدولة- الأمة الموازية في خارج البلاد. لقد تحقق بذلك فضاء سياسي اقتصادي مغترب أو موازي يعمل بمصالحه وأدواته الخارجية بالضد من تماسك الفضاء السياسي الاقتصادي الوطني الداخلي وتسيّره خارجياً إرادات بعيدة عن فكرة القرار الوطني.

في الوقت ذاته، بلورت الطبقة العاملة العاطلة التي لم تستطع أن تعيش حتى على هامش الربيع النفطي وفتاته، وعباً أيديولوجياً حراً شديداً التماسك الداخلي وهو يضرب بقوة عمق النسيج الوطني، وللمرة الأولى منذ التغيير الشامل في العام 2003. إنها الطبقة العاملة الجديد الشابّة المعطلة العابرة للمذهبية الدينية أو التعصب القومي أو المناطقية، التي تركت مساطر العمل في سنوات الحرب على الإرهاب الداعشي للتطوع والقتال لحماية العراق من الإرهاب الخارجي على خلاف بعض أجزاء من الطبقة الوسطى التي فقدت ربما جانباً من هويتها الوطنية الموحدة وانغمست بمعطيات الدولة الريعية، وأمست -أي الطبقة الوسطى- منقسمة في مشروعها الوطني الموحد كما عهدناها في النصف الأول من القرن العشرين، تلهو بالمحاصصات والمنهج الطائفي والاثني.

فمثلما أصبح المحيط الإقليمي القريب للعراق أو البعيد منه وعاءً لدالة الإنتاج العراقية المغتربة يقتصر دورها على إدامة دورة استهلاك خطيرة المعالم داخل الاقتصاد الوطني، وقوامها قوة عمل مغتربة ورؤوس أموال شديدة الاغتراب هي الأخرى، نجد أن مثل هذا النمط الاغترابي الخطير في القاعدة الاقتصادية العراقية (أي علاقات الإنتاج وقوى الانتاج الخارجية) يتلاحم في الارتباط ببناء فوقي مغترب آخر قوامه أنماط من الدولة-الأمة الموازية أو المغتربة.

وإن هذا التشكيل المشوه من المادية التاريخية المغتربة Expat Historical Materialism (كما يصفها التحليل الماركسي) أصبح من العوامل السالبة التي استمرت في تكريس نظام سوق مشتت في إثنيته ومذهبيته ونظام للمحاصصات السياسية لقوى نفعية محسوبة على الطبقة المتوسطة لتوجّه بعوامل مغتربة من خارج

البلاد واقتصاده وهي تمسك داخلياً بأليات مهمة في تقاسم الربح النفطي وتبحث عن استدامة تحصيله والشاركة به. فالإمساك المحاصصاتي على سبيل المثال بالوظائف العامة غير المنتجة أو إحلال علاقات السوق الهشة التي تدور في فلك الدولة الزبائنية، جميعها عوامل مرتبطة بالعلاقات الريعية، في وقت تناست فيه الطبقة الوسطى الريعية دور أو موارد الأمة الاساسية البشرية أو الإنسانية المتكاثرة كقوة عمل منتجة مُعَطَّلة أو «مُهْمَلة» أو حتى التفكير جدياً في مستقبل تنميتها ورفاهيتها.

الأنموذج الريعي-الماركتتالي الجديد

لم تظهر الأصرة الليبرالية-الريعية بين السوق والدولة في العراق وعلى مدى عقد من الزمن إلا أنموذجاً فريداً يقوي الاندماج في السوق الاستهلاكية العالمية أو الذوبان بالعلومة الاستهلاكية وعلى وفق شروط التحول السياسي الديمقراطي الذي يتطلب الانتقال من الدولة-الأمة الى الدولة-المكونات أو المحاصصة (كما يصطلح عليه عرفاً في بلادنا اليوم).

إن تعظيم الصرف غير المنتج لعوائد الثروة النفطية، والتقاسم النهم بين المكونات، وضياع العوائد الريعية في نظام توزيعي-استهلاكي، قد أسس لاقتصاد لا يقوى على إنتاج سوى موارد الثروة النفطية ويقوي في الوقت نفسه الاستهلاك الذي تغذيه أسواق العولمة، تؤازره وفره نسبية من التراكمات المالية الادخارية وهي شبه معطلة محلياً وتسرب في نهاية المطاف إلى معازل مالية خارجية، ويدفع بها اللابقيين والتردد في اتخاذ القرار الاقتصادي الاستثماري المحلي أو صناعته. وبناءً على ذلك، فقد أصبحت الديمقراطية السياسية وتعظيم الاستهلاك وفق

تدني فرص العمل المنتجة، عنواناً لفراغ التنمية وضياع مستقبل البلاد الاقتصادي كقوة منتجة خارج حدود ومحددات الربيع النفطي.

إن الديمقراطية السياسية لا تنفي نظاماً إقتصادياً بديلاً يحل محل الانفلات الليبرالي الاستهلاكي الراهن ويعظم من آصرة الدولة- السوق الانتاجية، وان شرط الضرورة الموضوعية في مثل ذلك التحول يقتضي ما يأتي:

أولاً- إجراء تحول عقائدي في البناء السياسي للعراق من «الدولة- المكونات» الى «الدولة-السوق الاجتماعي»، وهو مفهوم أقوى من الدولة-الأمة نفسها. فالسوق الوطنية المنتجة والتي تحمي تنافسياتها من قبل الدولة نفسها عبر الرقابة والشراكة، هي الأساس الموضوعي في التكوين والانتماء السياسي لمستقبل التنمية الديمقراطية في العراق.

ثانياً- على الرغم من أن الانموذج الاقتصادي الماركنتالي الجديد (التجاري) يعكس تمثيلاً قوياً لرأسمالية الدولة، لكنه يمتلك قوة الشراكة بين الدولة والسوق أو خلق الدولة التعاونية ولاسيما في بلاد مثل العراق تهيمن فيها الدولة على موارد البلاد الطبيعية الرئيسة. فالتيارات الماركنتالية الجديدة، وعلى خلاف المذهب الليبرالي الاستهلاكي، تؤكد على أولوية الجانب الانتاجي في العملية الاقتصادية. فالاقتصاد السليم في نظرهم، يتطلب وجود بنية انتاجية سليمة تركز على بنية تشغيل عالية لقوة العمل وبأجور كافية. فالتجارة وفق المذهب الماركنتالي هي ليست إستيرادات جاهزة تتدفق من أسواق العولمة، بل إنها انتاج شراكة يرفد أسواق العولمة بالمنتج الوطني العراقي، مثلما يرفد السوق المحلية بإنتاجه. وإن التجارب الاقتصادية التي خطها الانموذج الاقتصادي الياباني أو الكوري وحتى الصيني قد وضعت على أسس ماركنتالية حديثة أدت الدولة فيه دورها

المشارك والملازم للنتاج. وبهذا جسدت التجربة الصناعية الآسوية دور الدولة الماركنتالية الجديدة وهي الرأسمالية الاعظم إنتاجاً والوسع إزدهاراً.

ثالثاً- إن الاقتصاد العراقي في ظروفه الريعية المعقدة الراهنة هو أحوج ما يكون الى دور إقتصادي للدولة، يسهل الشراكة واندماج الدولة مع النشاط الانتاجي الخاص، وعلى وفق إيديولوجية أو منهجية إقتصادية منافية للمنهج الليبرالي الاستهلاكي السائد الذي يسهم في تفكيك الجغرافية السياسية والاقتصادية للعراق وهو الانموذج الريعي الليبرالي ونتائجه الكارثية التفكيكية الراهنة. فظروف مابعد الليبرالية الحالية تتطلب عودة متجددة لمفهوم الماركنتالية الاقتصادية والترويج لايديولوجيا النشاطات الخالقة للسوق ذات النمط المنتج المتمثل بالشركات المساهمة المختلطة التي تعمل على وفق مبادئ الحوكمة الإدارية الجيدة، والانتقال الى النظام الريعي-الماركنتالي «المنتج» كبديل للنظام الريعي-الليبرالي «المستهلك» الحالي، والعمل على تشييد نظام سياسي ديمقراطي تنموي منتج يتعد عن «الدولة-المكونات» الراهن ويقترّب من مفهوم «الدولة-الأمة» ويتخطاه بإحلال «الدولة-السوق الاجتماعي» كأساس للشراكة القادمة بين وظائف الدولة ووظائف السوق في نطاق التكوين الماركنتالي الحديث.

من الاغتراب إلى الحداثة الوطنية

كما أوضحنا فإن الاغترابين الاقتصادي والسياسي الخارجي أخذاً يشان عواملهما السالبة داخل المجتمع العراقي الذي يتكاثر سكانياً وبنسبة هي الاعلى في العالم (تبلغ اكثر من 6,20% سنوياً). وكذلك يمتلك هبة ديموغرافية هي الأخرى الأعلى عالمياً، أي نسبة الشباب

ولاسيما من جيل الالفية الثالثة Millennials الذي ولد في العصر التكنولوجي الثالث، وهو العصر الرقمي الفائق العولمة، ابتداءً من مواليد الثمانينيات والحرب مع ايران ثم التسعينيات وحرب الكويت والحصار، وبعد العام 2000 وسقوط النظام الدكتاتوري الفردي.

ويشكل هذا الجيل الشبابي الحالي (جيل مطلع الالفية الثالثة) قرابة 40% - 45% من سكان البلاد، كما يشكل في الوقت نفسه غالبية القوى العاملة فيها. إنه جيل عاش في نشأته وبالتدرج أوج اشكال ومراحل الصراعات السياسية والحروب الخارجية والحروب المذهبية والإثنية الداخلية. إلا أنه جيل عامل لم تستوعبه عجلات الإنتاج المعطلة وظل يعيش خارج معادلة الربيع النفطي وتراكيبها الفوقية والتحتية المغترية. إنه الجيل العامل الذي تتخطى ميوله الإشكالية الاقتصادية السياسية الراهنة، ويشق لنفسه منهجاً تجديدياً في الاقتصاد السياسي لبلوغ عصر آخر من عصور الاقتصاد السياسي الحديث للعراق. إنه أكثر وطنية في عراقيته، رغم تأثيرات العولمة الرقمية، وأقل اثنية أو مذهبية في ميوله، ويغلب مصلحة العراق على المصالح الضيقة التي خلفها المجتمع المحاصصاتي المجزء .

فالعراق المتحول يعيش مرحلة انتقالية في نظاميه الاقتصادي والسياسي. إنها مرحلة التجديد والحدثة الوطنية في تاريخ الاقتصاد السياسي للعراق، تتشكل فيه طبقة عاملة جديدة كبديل عن انتهازية الطبقة الوسطى التي انغمست في جداول أعمال توزيع الربيع النفطي، وشيدت أدوارها الاجتماعية والسياسية على محاصصات الأمة وانقساماتها، واستندت على مادية تاريخية مغترية سالبة تنسجم ايديولوجياً مع مناطق اغترابها المذهبي أو المعتقددي (في معاقل اغترابها الخارجية)، معطلة للحريات وقامعة للتنمية، رعية الميول في

تكديس الثروة وأساليب نهبها المتسارع، فضلاً عن إشاعة نظام لتوزيع الثروات هو الاشد ضرراً على مستقبل العدالة الاجتماعية للبلاد.

أخيراً، تشهد البلاد اليوم منعطفاً في سجل تطورها الاجتماعي والاقتصادي، إذ أنها غادرت بجيلها الجديد مفترق تاريخها الاقتصادي الذي تعطلت فيه آليات سالبة لبناء العملية الاجتماعية المزدهرة. تلك العملية ظل قوامها هياكل من النظام المحاصصاتي الاقتصادي والسياسي، ذلك النظام الشديد العقم في تحريك دواليب الإنتاج واستيعاب دورات العمل الاقتصادي والسعي لاستعادة مجهودات الأمة وثرواتها وتوطينها في النسيج الاجتماعي للعراق.

وختاماً، تشهد الدولة-الأمة المغتربة بولادة الجيل الجديد للالفة الثالثة نهايتها «الشديدة الخطر»، وهي مازالت ترقد في مستوطناتها الاجنبية، لتنتهي لمصلحة نظام مركزه الدولة-الأمة العراقية الناهضة الديمقراطية اللامحاصصاتية؛ ولتنتهي مع اغتراب النظام السياسي أو الموازي ظواهر دوال الانتاج المغتربة في أقاليمها الخارجية التي تحاكي نظام المحاصصات السياسية ومصالحها الداخلية المدمرة، ويجاد بديلها الديمقراطي الوطني في بناء آخر من النظام الاقتصادي السياسي الحر للحضارة العراقية.

إنه منهج اقتصادي آخر ونظام قوي في عدله الاجتماعي يقوم على السوق الاجتماعي والاستخدام الشامل للعمل وعدالة توزيع الثروات تؤطره الدولة-الأمة الديمقراطية.

الاحتجاجات التشريعية وبنية السلطة في العراق

مقاربة سياسية

حارث حسن⁽¹⁾

في محركات الاحتجاج

لا يمكن النظر للحركة الاحتجاجية التشريعية في العراق بمعزل عن النمط الاحتجاجي العام الذي شهدته بلدان أخرى في المنطقة والعالم في العقد الأخير، والذي يتسم بغياب القيادة المركزية العمودية وبالطابع الأفقي-اللامركزي للنشاط الاحتجاجي، وبالحضور الطاغي للشباب، وبالتنوع الداخلي، وبالتوجس من الظاهرة الحزبية، وغياب الأيديولوجية السياسية الناظمة لخطاب الفئات المحتجة. وتشارك الحركة التشريعية مع العديد من الحركات الاحتجاجية التي شهدتها بلدان أخرى في العقد الأخير من حيث كونها تقوم بتحديد هويتها على أساس الرفض للاوليغاركية/ النخبة الحاكمة التي تتحدد الـ

1 حارث حسن: باحث أقدم في مركز كارنيغي- الشرق الأوسط، يحمل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، وزميل سابق في جامعات هارفرد، براندايز ووسط اوربا. harith.hasan@carnegie-mec.org

«نحن» الاحتجاجية بالضد منها، وهذه الـ «نحن» تطرح نفسها بوصفها «الشعب»، أو التعبير عن الإرادة الخيرة للأغلبية التي تم حرمانها عبر الفعل الاستثنائي الاقصائي للوليغارية الحاكمة. وبحسب عالم السياسة البلغاري «ايفان كراستيف»، فإن الحركات الاحتجاجية اليوم هي فعل يبحث عن المعنى، وممارسة لا تحكمها نظرية، و«رفض للسياسة التي لم تعد تنتج ممكنات».⁽¹⁾

تُجمعُ الكثير من النظريات المتعلقة بالحركات الاحتجاجية على أن الاحتجاجات ترتبط بعوامل مثل الإنهاك البنيوي structural strain الناجم عن عجز البنية الاجتماعية-السياسية القائمة على التعاطي مع التحولات المجتمعية السريعة، وتوفر فرص وأدوات للتعبئة المضادة للوضع القائم.⁽²⁾ وتزداد احتمالية الفعل الاحتجاجي مع اتساع الفجوة بين مستوى التوقعات بحياة أفضل لدى جزء كبير من السكان وعجز النظام القائم عن تلبية تلك التوقعات (وبالسرعة التي تحول دون تراكم الإحباط المجتمعي).⁽³⁾ وفي الحالة العراقية، تمثلت إحدى أهم

1- Krastev, Ivan. «Protest against Politics.» In **Democracy Disrupted: The Politics of Global Protest**, 7-32. PHILADELPHIA: University of Pennsylvania Press, 2014.

2- Barnes, Donna A. «Sociological Perspectives on Protest Movement Emergence and Development.» In **Farmers in Rebellion: The Rise and Fall of the Southern Farmers Alliance and People's Party in Texas**, 7-20. University of Texas Press, 1984.

3- على المستوى السايكولوجي، طرح مفهوم «الحرمان النسبي» (relative deprivation) كأداة تحليلية لنشوء النزعات الاحتجاجية وهناك من عدّه شرطاً أساسياً لها. ويحدث الحرمان النسبي بفعل التعارض بين توقعات الفرد (نوعية الحياة التي يعتقد أن من حقه أن يعيشها) وبين إدراك الفرد لقدرات النظام القائم على تلبية هذه التوقعات. Forsy, Grzegor, and Kryzysztof, Goriach . «Defending Interests: Polish Farmers' Protests under Postcommunism.» In **Movements in Times of**

التحولات المجتمعية بالنمو السكاني السريع والزيادة الكبيرة في نسبة الشباب بين السكان، في ظل اخفاق المنظومات السياسية والاقتصادية في استيعابها وما أدى اليه ذلك من تصاعد سريع في نسبة البطالة والبطالة المقنعة،⁽¹⁾ خصوصاً بسبب الفساد المستشري في بنية النظام السياسي واستباحة الموارد من النخب السياسية-الزبائية والتراجع المضطرد في العائدات منذ العام 2013 (مع هبوط أسعار النفط).

وفي مثل هذه الظروف، يؤدي انغلاق الأفق السياسي، وتراجع قدرة المؤسسات السياسية القائمة على تمثيل واستيعاب المطالب والشكاوى الاجتماعية، الى انتقال الفعل السياسي الى الشارع، حيث يصبح احتلال الفضاء العام بذاته محاولة لخلق ممكنات بديلة ولإنتاج ضغط يفرض على مؤسسات السلطة والقوى المهيمنة عليها التصرف بطريقة مغايرة. وانغلاق الأفق هذا يرتبط بعملية اضعاف وتفكيك الدور التنموي للدولة، وبشكل خاص عجزها عن تحقيق التوازن السياسي-الاجتماعي عبر إدارة منفتحة للسياسات التمثيلية representative politics وإدارة عادلة للسياسات التوزيعية distributive politics، وبدلاً من ذلك، ارتهانها لقوى شللية-زبائية - ميليشياوية تعتاش على الدولة

Democratic Transition, edited by KLANDERMANS BERT and VAN STRALEN CORNELIS, 316-40. Philadelphia; Rome; Tokyo: Temple University Press, 2015. doi:10.2307/j.ctvrf893j.18.

1 - ناقشتُ هذه الإشكالية بتفصيل أكبر في الدراسة التالية:

Hasan, Harith. «Beyond Security: Stabilization, Governance, and Socioeconomic Challenges in Iraq.» **Atlantic Council**, July 2018, https://www.atlanticcouncil.org/wp-content/uploads/2018/07/Beyond_Security_Stabilization_Governance_and_Economic_Challenges.pdf.

بعلاقة طفيلية وافتراضية، ممتصة جزءاً كبيراً من مواردها ومعطلة قدرتها على الإدارة العقلانية المستجيبة للحاجات المجتمعية. إننا هنا أمام نمط من الاحتجاجات الذي لا يقاوم الدولة بل يطالب بتحول في الباراداييم المنظم لعلاقتها بالمجتمع، بحيث تكف عن أن تكون دولة «أحزاب» لتصبح دولة «مواطنين». من هنا يتسم خطاب المحتجين بالموقف الراض للأحزاب، وتتجه مطالبهم - على تشعبها وغياب الوحدة فيها- الى الاتفاق على إضعاف أو التخلص من سلطة الأحزاب.

انغلاق الأفق السياسي

وقد كانت إشارات «انغلاق الأفق» في العراق قد تجسدت في انتخابات العام 2018 وما تلاها من تسويات، فتلك الانتخابات تراكمت مع لحظتين سياسيتين-اجتماعيتين مهمتين: الأولى، هزيمة تنظيم «داعش» التي بعثت شعوراً عاماً بالثقة مشفوعاً بازدياد للمنظومة السياسية التي تسببت بسقوط ثلث مساحة العراق تحت هيمنة التنظيم، وثانياً، سلسلة الاحتجاجات التي سبقت وتلت الانتخابات، وبلغت ذروتها في البصرة، والتي جعلت من «الشارع» فاعلاً جديداً، ودفعت بعض القوى الى تبني خطاب «الإصلاح» و«التغيير» لإعادة بناء شرعيتها الاجتماعية-السياسية. لكن البيئة الانتخابية، بشروطها السياسية والأمنية والتقنية، فشلت بإقناع أعداد كبيرة من الناخبين بإمكانية التغيير من خلال الممارسة الانتخابية، فشهدت الانتخابات مقاطعة واسعة حيث لم تتجاوز نسبة المشاركة بحسب الأرقام الرسمية %44، بشكل عكس المزيد من التراجع في شرعية العملية السياسية وقدرتها على كسب القبول المجتمعي، وهو موقف زكّته الطعون الكبيرة بنزاهة

الانتخابات، ولاحقاً، التسويات السياسية «المحاصصاتية» بين القوى التي تمثلت في البرلمان.

بدلاً من «التغيير»، أعادت تلك التسويات إنتاج هيمنة الجزء الأكبر من النخبة السياسية مع تحسن الحظوظ النسبية لفاعلين جدد كبعض الأجنحة السياسية للفصائل الشيعية المسلحة وبعض القوى السنية الصاعدة دون أن يعكس ذلك تحولاً نوعياً في القدرة التمثيلية لدى الطبقة السياسية. على العكس، هذا «التحسن» جسّد استمكان الطابع الزبائني والميليشياوي في تشكيل علاقات السلطة، مكرساً عجز الانتخابات عن أن تكون أداةً للتغيير السياسي، بل وتحولها الى ممارسة دورية إجرائية لتمثل العلاقات السلطوية المشكّلة عبر امتلاك أدوات العنف وقدرة الوصول الى الربيع. وقد جاءت التسوية السياسية «المتحايلة دستورياً» في تسمية عادل عبد المهدي رئيساً للوزراء، وفق صفقة توافقية يتم بموجبها تحاوص الوزارات والمؤسسات وجزءاً مهماً من الموارد بين القوى السياسية لتؤكد عجز الفاعلين في داخل النظام عن تغيير مساره، وغلبة الطابع التصافقي transactional في رسم سلوك الطبقة السياسية دون الالتفات لأزمة الشرعية التي كان النظام قد دخلها وما تتطلبه تلك الأزمة من معالجات استثنائية.

ينظر علماء السياسة المحافظون، مثل «آرند ليبهارت»، المنظر الأبرز للنظام التوافقي Consociational، الى ما يسميه باتفاق كارتل النخب الممثلة للجماعات الإثنية والطائفية بوصفه ضماناً لاستقرار النظام، باعتبار أن الصفقة النخبوية elite pact التي تفرزها مساومات هذا الكارتل ستسمح باستمرارية يحقق فيها كل طرف ما يكفي من

المكاسب التي تجعله ملتزماً بقواعد النظام.⁽¹⁾ لكن هنالك عنصرين، على الأقل، في الحالة العراقية يجعلان هذه الاستمرارية المنشودة منتجةً لأزمات جديدة يمكنها أن تتطور الى مسائلة راديكالية لشرعية النظام (كما حصل في احتجاجات تشرين 2019): الأول هو الإشكالية التمثيلية الناتجة عن التعريف الاختزالي لـ «النخب» بوصفها إثنية وطائفية بالدرجة الأساس، والثاني يتعلق بالبنية الريعية للنظام.

فيما يخص العنصر الأول، فإن الإصرار على عُرف المحاصصة الاثنية والطائفية، والذي تفرع منه عُرف المحاصصة الحزبية، أسهم في مأسسة وتطبيع الاختلافات الهوياتية لتصبح اختلافات وتصنيفات سياسية، لكنه عجز عن التعامل مع الانقسامات الأفقية الصاعدة على أسس اجتماعية-اقتصادية بالدرجة الأساس، بحيث تكرست الفجوة بين لغة وآليات النظام وبين الديناميات المجتمعية، معطلة قدرة النظام على الاستجابة الكفوءة للتحديات التي تفرضها تلك الديناميات. وبقدر ما كانت الاحتجاجات التشرينية محصورة في مناطق الغالبات الشيعية، فانها عبرت عن تمرد على الاختزالية الطائفية، وعن التوق لفضاء هوياتي مغاير بقيم مختلفة عن الذات الجمعية لا تتمحور حول «الهوية الطائفية». فشرعية تمثيل «المكونات» يحكمها منطق مغاير لمطالب واستقطابات لا تنبعث من الانتماء الهوياتي، الاثني أو الطائفي، التي تتطلب تمثيلاً من نوع مختلف لم يكن النظام قادراً على توفيره أو استيعابه الا بحدود الخطاب والممارسات الشعبوية لبعض

1 – Lijphart, Arend. «Consociational democracy.» In **Consociational Democracy: Political Accommodation in Segmented Societies**, edited by McRae Kenneth D., 70-89. McGill-Queen's University Press, 1974. www.jstor.org/stable/j.ctt1w1vkwd.7.

قواه، كالتيار الصدري (مع الإقرار بخصوصية التيار من حيث كونه القوة السياسية الوحيدة في الجزء العربي من العراق التي تمتلك قاعدة شعبية فعلية، الأمر الذي ينتج حالة الافتراق المستمرة بينه وبين بقية النخب السياسية الزبائنية).

وهنا تحديداً يكون أثر العنصر الثاني مهماً. فبينما تفترض نظرية كارتل النخب وجود شرعية ابتدائية صنعتها تلك النخب لنفسها من داخل «مكوناتها» الاثنية والطائفية، وأن هذه الشرعية يتم تجديدها عبر العملية الانتخابية، فإن البنية الريعية قلبت المعادلة الى حد كبير، فصار الاستحواذ على الريع هو المدخل لبناء الشرعية السياسية عبر تحول الزبائنية الى أداة أساسية في كسب الجمهور/ الأتباع. وقد كان لاستمكان النمط الميلشياوي في ظل مرحلة المواجهة مع «داعش»، وما وفره ذلك من صعود لقوى جديدة تستخدم جهاز العنف كمصدر لانتزاع الريع، دوراً إضافياً في تجذير الطابع الـ «نيو-باتروموني» لعلاقات السلطة،⁽¹⁾ وتغيب الفاصل بين «الرسمي» و«غير الرسمي»، وبين «القانوني» و«العرفي»، وبين «الدولتي» و«غير الدولتي»، وبشكل

1- «الباترومونية» وفق «ماكس فيبر» هو شكل من أشكال السلطة التي تكون فيها الدولة حيزاً للسلطة الشخصية لقائد أو عدد قليل من القادة، بحيث لا يكون هنالك تمايز واضح بين «المؤسسة» و«الشخص»، وتقوم علاقة السلطة الباترومونية مع اتباعها على تبادلات/ علاقات شخصية قد تأخذ شكل الهبة المادية أو منح المنزلة أو الولاء الشخصي. أما الـ «نيو-باترومونية» فهو مفهوم تطور - منذ سبعينيات القرن العشرين - للإشارة بشكل خاص إلى أنظمة السلطة في إفريقيا وبعض بلدان العالم الثالث الأخرى حيث توجد مؤسسات «حديثه» للسلطة لكنها مخترقة من -أو متكيفة مع - استمرارية العلاقات الباترومونية:

Pitcher, Anne, Mary H. Moran, and Michael Johnston. «Rethinking Patrimonialism and Neopatrimonialism in Africa.» **African Studies Review** 52, no. 1 (2009): 125-56. www.jstor.org/stable/27667425.

عزّز من خضوع الدولة لمصالح وإرادة وصفقات القوى الحزبية. لقد كانت بذور ذلك قائمة في إدارة تشكيل النظام بعد 2003 ومحاولة قوى المعارضة السابقة تحويله الى صفقة منتصرين، وتطويع آلياته الدستورية والمؤسساتية لتمكين نفسها وتوطيد تغلغها في المؤسسات عبر سلوك عصبي، مشوب بنزعة تأمرية، لضمان سيطرتها على «الحكم» بالمعنى الخلدوني (العصبيّة الغالبة) وليس وفق المفهوم الحقوقي للدولة الحديثة، ذلك الذي أوجت به نصوص الدستور.

إحدى المشاكل الأساسية للبنية الريعية في العراق هي ارتهاها لتصدير النفط وتقلبات أسعاره، ويمكن النظر لعام 2013 هنا بكونه علامة فارقة أخرى من حيث أنه شهد بداية التراجع الكبير في أسعار النفط. وبالرغم من الانتعاش النسبي للأسعار لاحقاً ومع زيادة حجم الصادرات، فإن الضغوطات على الميزانية الحكومية التي تعتمد بنسبة 95% على عائدات تصدير النفط أخذت تتصاعد في مقابل مزيد من العجز عن التعامل مع تلك الضغوطات أو تصحيح السياسات المالية والتوظيفية التي أصبحت مرتهنة كثيراً لشروط المحاصصة الحزبية. وكانت نتيجة ذلك اتساع الرقعة المجتمعية المتضررة من الوضع القائم، في بلد تبلغ فيه الشريحة الديموغرافية التي يقل عمرها عن 24 عاماً نسبة 60%، وحيث يدخل سوق العمل سنوياً ما يقارب الـ 500 ألف باحث جديد عن العمل.

وبالطبع، برزت هنا الفجوة بين المتمتعين بالوظيفة الحكومية التي توفر دخلاً مستقراً جيداً و ضمانات تقاعدية، بدون ضغوط عمل كبيرة في قطاع عام مترهل وغير كفوء، وبين أولئك العاطلين عن العمل أو المشتغلين بالقطاع الاقتصادي غير الرسمي الذي يتسم بعدم الاستقرار ومحدودية الأجر وغياب الضمانات، لينشأ استقطاب جديد صارت

فيه المواقف من الوضع القائم لدى الشرائح المتضررة تنطلق بقدر كبير من اعتبارات اجتماعية-اقتصادية، لكنها تتحول بفعل الديناميات الذاتية للعمل الاحتجاجي الى موقف عام من النظام السياسي القائم. وهنا مجدداً تظهر المواجهة بين المحتجين من جهة، والقوى الحزبية وشبكات المصالح المرتبطة بها من جهة أخرى، من حيث تحول التوظيف العمومي الى أحد أركان السياسات الزبائية.

إن ذلك يحيلنا الى معادلة أساسية في فهم الحركات الاحتجاجية، فكلما عجزت المؤسسات القائمة والسياسات التوزيعية المعتمدة عن الاستجابة للتحويلات الاجتماعية، كلما صار من الممكن انفتاح قنوات بديلة لتنفيذ الاختناق والبحث عن سبل «تصحيحية»، والاحتجاجات هي من بين هذه القنوات. وهنا، فإن عوامل مثل توفر فرص للتنظيم والتنسيق بين الأفراد الساخطين عبر وسائل التواصل الاجتماعي والتحايل على الأدوات الرقابية والعقابية للسلطة، ووجود قدر من الحرية السياسية، تؤدي دوراً في تسهيل ظهور الحركة الاحتجاجية.

الاحتجاجات ومراكز السلطة

تواجه الاحتجاجات التشريعية نظاماً متعدد الأقطاب، بل هو نظام لإدارة العلاقات بين الاقطاعات السياسية ومراكز السلطة المتعددة، الأمر الذي يُصعب «اسقاطه»، لأنه ليس متممضعاً في مكان محدد (المنطقة الخضراء هنا هي رمز للاوليغاركية الصاعدة أكثر من كونها مركزاً محددًا للسلطة)، ولا متجسد بحزب واحد أو عائلة واحدة. صحيح إن غياب قطب سلطة مهيم هو أحد عناصر هشاشة النظام، لكنه أيضاً عنصر قوة له لأنه يعني غياب الموضعية المكانية-المشخصنة للسلطة فيه. إن معظم مراكز القوى تمتلك ميليشيات وأجهزة عنف

تسمح لها بممارسة الاكراه والقمع بمعزل عن المؤسسات الرسمية، وبما يجعل «الحرب الأهلية» خط دفاع آخر عن وجودها إن تنامي مستوى التهديد للنظام.

أمام هذا الحال، فإن إحدى سمات الحركة الاحتجاجية هو أنها تنتج ضغطاً قد يسهم في تقويض التوازن في العلاقة بين مراكز القوى، عبر إجبار القوى التي تمتلك مشروعية مجتمعية مستقلة عن النظام أو تحمل مشروعاً تلتقي بعض خطوطه مع مطالب الحركة الاحتجاجية، على التماهي بصراحة ووضوح أكبر مع مطالب التغيير حفاظاً على رأسمالها الاجتماعي. ينطبق ذلك على كل من المرجعية الدينية في النجف والتيار الصدري، وكلاهما من بين مراكز القوى الرئيسية التي أسهم تبنيتها لبعض مطالب الحركة الاحتجاجية في تعميق أزمة الشرعية داخل النظام وتصعيد الضغط على مراكز القوى الأخرى. إن هذا الوضع يدفع القوى المقاومة للتغيير الى تبني أحد خيارين: إما القبول بانفتاح النظام على قوى مجتمعية جديدة وإجراء تغييرات أساسية في طريقة عمله، أو الاتجاه الى المقاومة الاكراهية للتغيير عبر مزيد من الانغلاق في بنية النظام والاقصاء للعناصر «غير الموالية»، والمواجهة الصريحة مع القوى المجتمعية الراضية، وهو ما سيعني مزيداً من التبلور لمركز السلطة والاعتماد على أجهزة الاكراه والقمع. حتى الآن، يمكن القول أن تلك القوى ظلت مشوشة في مواجهة الحراك وتراوحت استجابتها بين الركون الى القمع المفرط وبين الوعد باجراء إصلاحات غير محددة الملامح، وإن كانت غريزتها السياسية تدفعها للرهان على تفكيك الحراك الاحتجاجي عبر أدوات العنف والمناورة المتاحة لديها.

ويمكن تصنيف القوى المقاومة للتغيير الى صنفين، القوى الشيعية الحزبية والميليشياوية التي أنتفعت من معادلة السلطة القائمة وترى

أن تغييرها بشكل جذري سيضر بمصالحها، ومن أبرز هذه القوى هي تلك المنضوية في تحالف «البناء» والمقربة من الفاعل الإيراني الذي بات استثماره في المعادلة السياسية القائمة جزءاً من استراتيجية توسيع وإدامة النفوذ الإقليمي لطهران. أما الصنف الثاني فيشمل القوى التي لا ترى في الحركة الاحتجاجية تهديداً مباشراً لها وليس لديها حافز كبير لتمير إصلاحات أساسية في السياسات التمثيلية والتوزيعية، خصوصاً إن كان محتملاً أن تفضي تلك الإصلاحات إلى خسارة بعض مصالحها، وهو يشمل القوى الكردية وبعض القوى السنية. إن ذلك يضيف عنصر تعقيد آخر على عملية تحديد المسار المقبل، فمن جهة يمكن للقوى الشيعية أن تستقوي بالمعارضة أو -في الأقل- عدم حماس القوى الكردية والسنية لإجراء تغييرات أساسية كي تقاوم الضغط الذي تواجهه في الشارع المعرف بلغة النظام السياسية بوصفه «شيعياً»، ولكن من جهة أخرى سيصعب على تلك القوى الشيعية الانتقال إلى مستوى أعلى من الاستثثار السلطوي في محاولتها مقاومة التغيير بدون الاصطدام بشركائها من القوى الكردية والسنية. ولذلك، تبدو «المحاصصة» الآن خياراً استراتيجياً لأنها تسمح بإبقاء معادلة الفصل بين الفضاءات السياسية-المجتمعية على أساس إثني وطائفي، وتوفير مستوى من توزيع المغنمات يسمح لـ «كارتل النخب» بالحفاظ على استمرارية المنظومة السياسية. وهذا قد يساعدنا في أن نفهم لماذا تبدو تلك القوى عاجزة عن التغيير حتى مع إعلاناتها الخطابية عن الرغبة فيه، فهي رهينة نظام يمكن لأي تغيير جذري في توزيع موارده (المادية والمعنوية والعقابية) أن يدفعها إلى صراع مكلف ستخسر فيه هذه النخب أكثر مما تربح، وهي لن تذهب إلى هذا الصراع إلا عندما تصبح تكلفة الحفاظ على الوضع القائم أعلى من تكلفته.

من هنا، يجب أن نفهم الحركة الاحتجاجية بوصفها تعبيراً عن مساومة Bargaining متواصلة بين الشارع وبين الطبقة السياسية (أو كارتل النخب)، يحاول كل طرف فيها أن يقوي موقعه تجاه الآخر وأن يطور تكتيكات جديدة للتخلص من ضغط الطرف الآخر. وقد كانت استقالة رئيس الوزراء عادل عبد المهدي في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر هي نتيجة لتنامي واستمرارية ومطالبة ضغط الشارع، وتعبيراً عن تزعزع الصفقة بين مراكز القوى التي أنتجت حكومته. غير إن الانتقال نحو إصلاحات أساسية تسمح بانفتاح النظام وتغيير سياساته التمثيلية والتوزيعية بشكل عميق سيتطلب مطاولة الحركة الاحتجاجية وقدرتها على تطوير تكتيكاتها وأدواتها والاستمرار بكسب الدعم المجتمعي الضروري لديمومتها ونجاحها. وهنا تواجه الحركة الاحتجاجية في العراق تحديات مشابهة لتلك التي واجهتها حركات احتجاجية في بلدان أخرى ضمن الموجة الأخيرة، ومن أبرزها مقاومة الانهك الثوري الذي قد ينتج عن طول فترة الاحتجاج واضطرار الكثير من المحتجين إلى مغادرته بسبب المتطلبات الحياتية أو الشعور باليأس من قدرة الفعل الاحتجاجي السلمي على افراز التغيير المنشود. ويستوجب ذلك ضمان استمرار التعاطف المجتمعي وتجنب الانزلاق إلى خيارات راديكالية قد تتسبب بتراجع التعاطف مع الحركة الاحتجاجية لدى قطاعات مجتمعية عديدة، خصوصاً مع عدم توفر أي بديل واضح للبنية السياسية القائمة ومع ما نعرفه من نتائج مكلفة للخيارات الراديكالية.

كذلك، فإن نجاح الحركة الاحتجاجية يعتمد على تحديد الأهداف الواضحة وعدم التشتت، وعلى الاستعداد للانتقال من الفعل الاحتجاجي في الفضاء العام إلى الفعل السياسي عبر المؤسسات

والآليات الدستورية في حالة نجاح الاحتجاجات بفرض إصلاحات أساسية، مثلاً على مستوى النظام الانتخابي. وفي تجارب أخرى (كالحالة المصرية)، كان اخفاق الحركات الاحتجاجية في إنتاج قوة سياسية قادرة على خوض الانتخابات والفوز فيها - حتى عندما توفرت الفرصة لانتخابات نزيهة- انعكاساً لصعوبة ترجمة الفعل الاحتجاجي الى مشروع سياسي واضح ومستند على قوة سياسية قادرة على تطبيقه.⁽¹⁾

بالنهاية، عبّرت حركة تشرين الاحتجاجية عن تحول اجتماعي-ثقافي عميق في العراق، وعن عملية اكتشاف لذات جمعية تتحدى الهيمنة الثقافية للقوى السياسية-الاجتماعية الحاكمة، لتصنع وعياً سياسياً-ثقافياً مختلفاً يمكنه ان يتأطر في فهم جديد للسياسية وللدولة ولعلاقاتها بالمجتمع. بهذا المعنى، فإن الاحتجاجات، وبغض النظر عن مآلاتها السياسية، نجحت بإنتاج «ممكنات جديدة» لمواجهة انغلاق الأفق الذي أنتجته المنظومة السياسية المهيمنة.

1- Beissinger, Mark R. «Conventional» and «Virtual» Civil Societies in Autocratic Regimes.» Comparative Politics 49, no. 3 (2017): 351-71. www.jstor.org/stable/26330962.

فقراء الشيعة وإعادة بناء الوطنية العراقية مقاربة في سيكولوجيا ثورة تشرين

فارس كمال نظمي⁽¹⁾

تشكل الموجة الاحتجاجية الثورية الجديدة التي انطلقت في العراق في الأول من تشرين الأول 2019، وما تزال مستمرة حتى اليوم، سلوكاً سياسياً فريداً في دينامياته النفسية، إذ تتداخل في بنيتها المحركة مجموعة من العوامل المتفاعلة جديلاً دون إطار ايديولوجي ممنهج، بل إطار سيكولوجي ذي مضمون وجودي فرداني اتخذ طابعاً تعبيرياً جمعياً؛ أي إنه حراك جماعي يعبر عن تنامي الفردانية إذ يبرز الفرد وسط الجموع للتعبير بحدّة واستماتة عن رغبته الذاتية باستعادة حقوقه في أن يكون مشاركاً في الثروة الاقتصادية والمكانة الاجتماعية والهيبة الوطنية، بعد أن جرى تهميشه واستبعاده طويلاً.

1- فارس كمال نظمي: باحث وكاتب عراقي مختص بموضوعات الاحتجاج والحرمان والعدالة الاجتماعية والهوية الوطنية والفساد السياسي وسيكولوجيا الدين السياسي. دكتوراه علم النفس. بروفييسور يعمل في عدد من الجامعات العراقية، fariskonadhmi@hotmail.com

أ نموذج احتجاجي مكمل لأنموذج البصرة 2018

ما حدث في ذلك اليوم وسط بغداد من تعبئة احتجاجية ساخنة غير متوقعة⁽¹⁾، عبر مواقع التواصل الاجتماعي ودون تأطير حزبي أو تنظيمي أو ترابي، إنما يشير إلى لحظة فارقة ينبثق فيها فعل احتجاجي من نمط جديد في عاصمة البلاد، متأثراً بديناميات مشابهة لتلك التي أطلقت احتجاجات البصرة في تموز 2018.

إن ما يجمع الحركتين (احتجاجات البصرة في صيف 2018 واحتجاجات تشرين 2019) هو أن عمادهما هو الجمهور الشبابي⁽²⁾ الشيعي - بالمعنى السكاني - المحروم في أغليته الساحقة، ممن تكاد أن تقتصر تنشئته السياسية على حقبة ما بعد 2003. فهؤلاء الشباب

1- اندلعت التظاهرات السلمية في بغداد- الرصافة وتحديداً في ساحات التحرير والخلاني والطيوان ومناطق الشعب والزعفرانية، إذ بدأت بهتاف مركزي في ساحة التحرير «الشعب يريد إسقاط النظام»، وهو هتاف جديد لم يسبق أن نودي به في أي حراك احتجاجي سابق حينما كانت تقتصر الهتافات على «إصلاح النظام» أو «إسقاط الأحزاب»؛ ثم خرجت تظاهرات مشابهة في البصرة وذي قار وميسان وبابل، رافقها حرق لمقرات أحزاب إسلامية، وحرق مبنى محافظتي ذي قار وبابل. وفي الأيام اللاحقة شهدت بعض مناطق الكرخ في بغداد تظاهرات مماثلة، ما جعل الطابع المركزي التقليدي السابق للاحتجاجات يتحول إلى أسلوب جديد منتشر بصيغة بؤر احتجاجية تخفت وتنشط على مدار اليوم في مناطق متعددة من العاصمة.

2- يعدّ العراق واحداً من أكثر المجتمعات شبابية في العالم. فقد بلغ عدد سكان العراق (38,124,128) نسمة حسب الإسقاطات السكانية لسنة 2018م. وبلغت نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة حوالي 40 %، والذين تقل أعمارهم عن 24 سنة حوالي 67 %، فيما نسبة السكان فوق عمر 65 سنة بلغت 3 % فقط. للمزيد يُنظر: الجهاز المركزي للإحصاء (2018). البيانات الصحفية لشهر أيلول. متاح في:

http://www.cosit.gov.iq/images/press_release/ar/pdf/press47_2018.pdf

اقترن لديهم الدين السياسي بالفساد والحرمان والفقر والجوع والبطالة والذل وتفتت الوطن دون أي تمثلات ايديولوجية تقليدية تتوسط هذه العلاقة، في مقابل انفتاحهم المعلوماتي عبر وسائل التواصل الاجتماعي على تجارب الرفاه والتقدم في بلدان أخرى.

وهذا يعني بالضرورة أن احتجاجات تشرين 2019 - وقبلها احتجاجات البصرة -2018 غير الممنهجتين ايديولوجياً تمثل مغادرة، قد تكون مؤقتة أو دائمية، للنسق التنظيمي العام الذي سارت وفقه الموجة الاحتجاجية السابقة التي انطلقت في تموز 2015 ثم انحسرت هيمنتها الثقافية بعد انتخابات 2018 حين تحوّل تحالفها الانتخابي الواعد آنذاك (فائمة «سائرون») بين الشيوعيين والصدريين وقوى مدنية أخرى إلى كتلة برلمانية عاجزة.

فإذا كان أنموذج (موديل) احتجاجات البصرة 2018 قد أمكن مقارنته من منظور «التداعي المجتمعي» Societal Breakdown (أي الحرمان النسبي Relative Deprivation)، ومنظور «البحث عن الهوية والمعنى» Search of Identity and Meaning (أي إطار اجتماعي وطني National Identity)، بتفاعلهما مع تدهور الشرعية السياسية المُدركة Perceived Political Legitimacy وتساعد الوعي الناقد Critical Consciousness واشتداد الاعترا ب السياسي Political Alienation لدى الجمهور الشبابي⁽¹⁾، فإن الحراك التشريفي الجديد بات يوفر إمكانية أولية للحديث عن انبثاق أنموذج سيكوسياسي جديد للثورة أكثر تشعباً مما سبقه.

1- سبق أن قمتُ باختبار هذا الأنموذج في الدراسة المعنونة «العوامل المنبئة بسلمية السلوك الاحتجاجي أو عنيفته: دراسة ميدانية في احتجاجات البصرة 2018» بالاشتراك مع الباحث مازن حاتم، وقدمت في مؤتمر «السلوك الاحتجاجي في العراق: الديناميات الفردية والجماعية» الذي أقامته الجمعية العراقية لعلم النفس السياسي في بغداد، في 22/6/2019.

وهذا النموذج يتطلب تطويراً وعميقاً للنموذج السابق، عبر إدماج مفاهيم إضافية، من بينها الخواء الوجودي Existential Vacuum (أي دافع البحث عن معنى جديد بدل معنى الحياة المُعَيَّب)، والغضب الأخلاقي Moral Anger، وفقدان الأمل بالمستقبل Hopelessness about the future، والكرامة الشخصية المهانة Insulted Personal Dignity، واللا أنسنة Dehumanization، والبطولة الاجتماعية Social Heroism. وكل ذلك يستدعي تحقّقاً امبريقياً في قادم الأيام، لمقارنته ميدانياً بوسائل القياس النفسي.

غضب المهمشين وقسوة العاجزين

بدأ الفاتح من تشرين الأول -والأيام السبعة التي تلتها- بمواجهة دامية⁽¹⁾ بين جمهور سلميّ غفير تحركه ايديولوجيا غير منهجية Unarticulated Ideology هي مزيج من الكرامة الوطنية المجروحة بسبب فساد السلطة وتبعيتها المباشرة لمراكز القرار الخارجي، ومن الوعي العالي بالحرمان والتهميش والقهر، بعد أن بلغ - أي الجمهور - مرحلة الاغتراب والقطيعة النفسيين مع النظام السياسي، منادياً بإسقاطه كلياً دون شعارات مطلّبية فرعية إلا في الحد الأدنى، وبين سلطة متعددة الأقطاب باتت تعي أن احتكارها لوسائل العنف «غير الشرعي» هو الخيار الوحيد المتبقي في ذخيرة شرعيتها السياسية.

1 - اتخذت السلطة (بأدواتها الرسمية والموازية) منذ اليوم الأول خياراً قمعياً باستخدام القنابل المسيلة للدموع الموجهة إلى رؤوس المتظاهرين، والرصاص الحي، وانتشار القناصين الملتزمين على أسطح البنايات المطلة على ساحات النظار. فطبقاً للتقرير النهائي الصادر عن اللجنة الوزارية العليا المكلفة من مجلس الوزراء بالتحقيق في كيفية سقوط أعداد كبيرة من الضحايا، فقد بلغ عدد القتلى من المتظاهرين (149)، بينهم 70% كانت إصاباتهم في الرأس والصدر تحديداً، إلى جانب (4207) جريحاً من المتظاهرين، و(1287) جريحاً من القوات الأمنية، حتى تاريخ صدور ذلك التقرير في 22 / 10 / 2019.

وهذا يقود إلى أن مفهوم «الشرعية» قد اتخذ بُعداً إضافياً جديداً في الفضاء العمومي العراقي بعد هذه الموجة الاحتجاجية. ففي ضوء تآكل شرعية هذا النظام السياسي وعجزه عن الإيفاء بالحد الأدنى من متطلبات العدالة الاجتماعية والسيادة الدولية والعزة الوطنية والأمن المجتمعي؛ وفي ضوء فشل أي جهة سياسية في استيعاب الزخم السوسيوسياسي المعارض للشارع العراقي؛ في ضوء كل ذلك بزغت شرعية المهمشين الذين قدموا صورة راديكالية للسياسة بوصفها فعلاً احتجاجياً جمعياً يصنعه المقهورون غير المسيسين بتنظيم حزبي أو نسق أيديولوجي منهجي.

25 تشرين الأول: الأنموذج الطبقي - الوطني الثوري

شكّل هذا اليوم الثوري غير المسبوق في التاريخ العراقي المعاصر، الحدّ الزمني الأكثر وضوحاً وملموسية بين الأفرل المدوي لعصر الأسلمة السياسية وبين البزوغ الشاق والواعد لعصر الوطنية الجامعة في العراق. فقد امتلأ الفضاء العمومي مرة أخرى، وبعد أسبوعين فقط من هدوءٍ حذر أعقب قمع الانتفاضة في الأول من تشرين، بمئات الآلاف من المتظاهرين -غالبيتهم العظمى من الشباب- في بغداد والمحافظات الجنوبية⁽¹⁾، المطالبين برحيل النظام السياسي كلياً بكل أجزائه ورموزه

1 - ابتدأ الحراك الجديد في 25 تشرين الأول 2019 في ساحة التحرير ببغداد، بمحاولات مستميتة للمتظاهرين لعبور جسر الجمهورية لعدة مرات نحو المنطقة الخضراء، وكان يجري ردهم في كل مرة إلى الخلف من قوات مكافحة الشغب، ليتمترس المتظاهرون في منتصف الجسر. وتزامن ذلك مع تظاهرات في المحافظات الجنوبية (كربلاء، والنجف، والمثنى، والديوانية، وميسان، وذي قار، وواسط، والبصرة)، حيث جرى اقتحام مباني حكومية عديدة وحُرقت مقر معظم الأحزاب والجماعات الإسلامية المشاركة في الحكم.

وجماعاته المسلحة المستوطنة في أحشاء الدولة، وضمن الإطار الاحتجاجي غير المؤدلج ذاته.

ثم تحولت التظاهرات إلى اعتصامات مفتوحة في مدن عديدة، وخاصة في ساحة التحرير ومحيطها ببغداد حيث يربط الآف الشباب المحروم عماد الثورة هناك حتى اليوم⁽¹⁾، وهم القادمون من أحزمة الفقر والعشوائيات شرقي بغداد ذات الأغلبية الشيعية السكانية. ثم التحقت بهم فئات عديدة من خلفيات دينية ومذهبية وقومية متنوعة، قوامها أجزاء من الطبقة الوسطى ونقابات ومنظمات مدنية وفنانون وأدباء وناشطون وأطباء وموظفون وطلبة مدارس وجامعات وكسبة وحرفيون ورجال دين من الصف الثاني، فضلاً عن اصطفاف توجهات علمانية ودينية متنوعة إلى جوار بعضها، وبحضور نسائي فاعل وغير مسبوق في عنفوانه وجرأته.

فتحوّل هذا الميدان الاعتصامي السلمي إلى مجتمع مدني تكافلي يعمل على إدامة وظيفته الاحتجاجية ذاتياً على مدار الساعة بوسائل التبرعات المالية وحمالات التنظيف الطوعي والدعم اللوجستي المجتمعي المنقطع النظير، ومطوراً لأساليب مبتكرة في التناج الثقافي والتفاعل الحواري والتضامن الإيثاري والتعبير العاطفي في أدق التفاصيل، إذ يعيد العراقيون اكتشاف وجودهم الاجتماعي الموحد، على أنغام النشيد الوطني (موطني) الذي أصبح كلمة السر القادحة لدموعهم المعبرة عن كبرياتهم الهوياتي الجامع.

إن من دأب على المتابعة العلمية لتطور النماذج الاحتجاجية في العراق

1- في نهاية تشرين الأول 2019، وفي احصائية باستخدام تقنيات جوجول في شبكة الانترنت، اتضح أن 2,300,000 مليون قد دخلوا وخرجوا من ساحة التحرير في أحد الأيام، وأن 460,000 متظاهر أو معتصم ثابتون في الساحة. مقابلة مع السيد «زاهر ربيع» المختص في هذا النوع من مسوحات الجوجل.

منذ انتفاضة الكهرباء في تموز 2010 وحتى ثورة تشرين 2019، كان يستطيع أن يلمس - بل ويتوقع - الانحسار المستمر في الطابع الإثنوسياسي للصراع واشتداد طابعه الطبقي العابر للتمركز حول المذاهب⁽¹⁾.

إلا أن ما يميز اللحظة السياسية الراهنة، أنها وضعت فقراء الشيعة السكانية تحديداً، ودفعة واحدة، في صدارة الفاعلية السياسية الجمعية للتغيير، محددين لإحداثيات جديدة ستنبثق منها خريطة التطور السياسي القادمة بكل انعكاساتها على عملية بناء الدولة الرسمية في صراعها المصيري مع الجماعات السياسية الزبائنية المستوطنة داخلها وفي تخومها⁽²⁾.

ويلاحظ أن هؤلاء المتظاهرين وظفوا على نحو واسع رايات «الحسين» إلى جانب العلم العراقي، والهتافات الحسينية (يا حسين

1- سبق لي توثيق هذه التحولات من الطابع الإسلامي إلى الطابع الوطني-الطبقي، في عدد من المقالات والمحاضرات، منها:

فارس كمال نظمي (2017). سيكولوجيا الاحتجاج في العراق: أفول الإسلامة.. بزوغ الوطنية. بغداد: دار سطور.

فارس كمال نظمي (2018). الشيعة السكانية وعرقنة الصراع السياسي: مقارنة لديناميات الموجة الاحتجاجية الرابعة. موقع الحوار المتمدن، العدد 5950، متاح في:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=607161&r=0>

فارس كمال نظمي (2018). تحولات الهيمنة الثقافية في العراق بين أفول الأسلمة وبزوغ الوطنية (محاضرة). متاح في:

<https://www.youtube.com/watch?v=CHD9ZHGs1w&t=500s>

2- قد يصعب تبني مصطلح محدد لتوصيف حالة الدولة العراقية في صراعها الوجودي مع القوى المُعَيَّبة لها. ولعل بالإمكان الاستفادة من عدة مفاهيم مقاربة على نحو تفاعلي أو تكاملي، كالدولة العميقة Deep State واللا دولة Non-State والدولة داخل الدولة State within a State والدولة الموازية Parallel State، والسياسة الزبائنية Patronage، وأيضاً مصطلح «الطرف الثالث» الذي بات واسع التداول في الشارع العراقي.

اشهدُ خانوا بينا) إلى جانب الهتافات الوطنية، كما لو أنهم يستعيدون الرمز الحسيني الثوري من قبضة السلطة التي ادّعت تمثيله طوال مدة حكمها منذ 2003. فالوعي الطبقي الحاذق لفقراء الشيعة، بات يعمل بوصفه المظلومية الاجتماعية الحاضرة للكبرياء الوطنية الباحثة عن وطن من جهة، والمنعتقة أيضاً من وهم التدين الزائف والأسلمة السياسية من جهة أخرى.

فالتشيع هنا يبرز بوصفه هوية عراقية لا مذهبية، توظف سردياتها لإنتاج الغضب الطبقي والأخلاقي حيال سلطة الشيعة السياسية الفاسدة بدلاً من التمرکز العصبوي حول الطائفة كنفیض للوطن.

وهذا كان يعني إعادة موضعة الاقتصاد من جديد في قلب التطور السياسي للعراق بشقيه الاجتماعي والنفسي. فالطاقة البشرية المستنزفة في الفقر والحرمان والبطالة والاستبعاد والاستبعاد، تنتفض لتعيد إنتاج الوعي بفكرة الهوية الوطنية الجامعة، بوصفها قوة اجتماعية وجمعية خلاصية ضد فساد الطبقة الحاكمة المتخمة.

وفي الوقت نفسه، ونظراً للطابع الجدلي الحاد لديناميات هذا الحراك، يمكن القول بطريقة معكوسة، أن التعبير الحاد للمحتجين عن هويتهم الوطنية الجامعة (نريد وطن) إنما يشكل أيضاً الحاضرة الساندة لمظلومية الحرمان (نازل أخذ حقي)⁽¹⁾، إذ تتفاعل الطبقة مع الوطنية على نحو ديناميكي - يحركه الوعي الناقد والاعتراب السياسي وتدهور الشرعية السياسية المدركة، وعوامل الخواء الوجودي والغضب الأخلاقي وفقدان الأمل بالمستقبل والبطولة الاجتماعية والكرامة الفردية المهانة واللا أنسنة، المشار إليها سابقاً - ليتولد منها الفعل

1 - «نريد وطن» و«نازل أخذ حقي» الشعاران الرئيسان الأكثر تداولاً بين المحتجين.

الاحتجاجي الباحث عن إعادة توزيع الثروة بما يعنيه من استعادة لفكرة الوطن الغائب أو المسروق.

فالوضع العراقي المتردي اقتصادياً وسياسياً وأمنياً، أخذ يعيد إنتاج أنموذج «الفاقدين - المالكين» بوصفه الموديل / الحقيقة الأقوى في تاريخ التحولات السياسية لهذا البلد. فالى جانب كل السرديات والمخيلات الأخرى التي يزرعها الفضاء العام، ينهض المهمشون الغاضبون أخلاقياً والمراقبون بدقة لتكدس الثروات في الضفة الأخرى من سكان عشوائيات وعاطلين عن العمل ومستبعدين عن ثمار الربيع النفطي وحالمين بمستقبل مغاير، ينهضون - بلا تنظيم مسبق أو أيديولوجيا منهجية - ليعيدوا إنتاج وجودهم الاجتماعي المقهور بصيغة استرجاع وجداني ثوري لمعنى الحياة المسروق منهم، ممتزجاً بزوج تصورات «يقينية» لديهم عن وجود قادم مغاير يستميون من أجله، دون أن يعني ذلك أن ثمة نهايات مفرحة قريبة لدرب الآلام هذا.

ولذا، يصبح مفهوماً لماذا تهب آلة القمع السلطوية بكامل لياقتها العنيفة لكبح عملية إعادة إنتاج الوجود الاجتماعي الكبرى هذه⁽¹⁾. فبمجرد أن يفكر المهمشون بالتحرك السلمي لاستعادة رأسمالهم الاقتصادي والاجتماعي المنهوب، يصبح التغيير السياسي أقرب من أي وقت مضى.

1- ارتفع عدد القتلى منذ بداية الاحتجاجات إلى أكثر من (500) محتجاً، وعدد الجرحى إلى أكثر من (21) ألف مصاب حتى منتصف كانون الأول 2019، طبقاً لتقديرات متقاربة صادرة عن المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق وعن مصادر طبية داخلية ومنظمات دولية. وكانت الذروة في مجزرة مدينة الناصرية في يومي 28 - 29 / 11 / 2019 حين سقط أكثر من (50) قتيلاً برصاص القوات الأمنية.

ماذا حقق الحراك الثوري التشريعي لحد الآن؟

طوال السنوات التسعة الماضية، كانت الهيمنة الثقافية في العراق تتحول تدريجياً على نحو عسير وبطيء من الإسلاموية المحتضرة في موتها السريري (أي تسييس الدين ليكون أداة لنهب المال العام، وتطيف الهويات لتتخذ مساراً عدائياً تطرفياً تفرغياً نحو «أعداء» طائفيين مُتَحَيِّلين)، إلى هيمنة مضادة تتمثل بانتعاش النزعة العراقية المرتبطة بمشاعر الظلم الاجتماعي والمترامنة مع فاعلية الفرد في الفضاء العمومي وتطور ثقافته السياسية وتنامي نزعة التحدي والمساءلة لديه حيال السلطة. فالتفاوت الطبقي أمسى عاملاً أساسياً في إعادة إنتاج الهوية الوطنية الاحتجاجية.

إلا أن الحراك الاحتجاجي الثوري الراهن حملَ معه مضامين نوعية جديدة مضافة إلى تحولات الهيمنة الثقافية:

- إنه ولّد عصفاً نوعياً سوف يهيء مسرح الأحداث - في المديين القريب والمتوسط - لتجريد الموت السريري للأسلمة من آخر وسائل الانعاش الصناعية وأدوات التنفس المهترئة، ويفتح أفقاً لولادات جديدة للتطور السياسي للبلاد وفقاً لديناميات أكثر قرباً من مفاهيم المواطنة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، دون أن يعني ذلك خلو هذه الولادات من آلام المخاض وتآزماته.

- إنه إيذان بأن الوعي بالضرورة الملحة لإعادة توزيع الثروة، سوف لن يتراجع بعد اليوم، وإن حصّة المسحوقين والمحرومين من الثروة الوطنية قد حان أو ان المطالبة الراديكالية بها ضمن إطار متين من الوعي بالظلم المرتبط بالغضب الأخلاقي.

- إن شعار «استعادة الوطن» أصبح حاجة جمعية أساسية تتعلق

بدافع استعادة العدل واسترجاع الكبرياء الإنساني لجماعة بشرية عريقة
إسمها «العراق»، وليس بحثاً عن إشباع هوياتي مؤقت فحسب. وهذه
النزعة السلمية الحادة لاستعادة الوطن ستولد ارتدادات لها بمرور
الوقت حتى في المحافظات التي تبدو صامتة أو منعزلة عن الحراك
الاحتجاجي.

- سيسهم الزمن القادم بإعادة تشكيل أساسية لمفهوم «القدسية»
وفقاً لتنوير عقلائي جريء يينزغ من رحم الإحباط المجتمعي الثائر.
فالمقدس الجديد سيتجلى فقط بحق الفرد في حياة كريمة ومنصفة لا
مناص من استرجاعها أو على الأقل الكفاح من أجلها، وكل ما عدا ذلك
من مسميات دينية قداسوية يغدو قابلاً للنقد والدحض والتشكيك وحتى
الاستهجان ما دام لا ينتصر لمظلوميات الأفراد «المقدسة».

- إن المخيال الاجتماعي للعراقيين أخذ يتوحد ليحتفظ بصورة
نهائية للاوليغارشية الزبائنية الفاسدة هي صورة الحاكم المذنب الفاقد
لشرعية الاستمرار بعد خرقه الكامل للعقد الدستوري والاجتماعي
مع الجمهور، ليبقى توقيت استبعاده الحتمي أمراً فنياً يتعلق بتطورات
الأحداث ومساراتها المعقدة.

- ما حدث هو نهاية مؤكدة لحقبة وعي سياسي زائف وثقافة سياسية
خضوعية، مثلما هي بداية التفكير الجمعي الجدي لدى فئات واسعة من
العراقيين بأنهم لن يستطيعوا أن يعيشوا بالطريقة السابقة أبداً، وأن التغيير
لم يعد وهماً أو مطلباً مستحيلًا بل هاجساً نفسياً عميقاً يقترب من كونه
حقيقة مؤجلة ليس إلا، قد يقصر أو يطول الزمن المطلوب لإنجازه.

استشراف أخير

إن المحصلة الاستقرائية لعقم العلاقة بين السلطة والجمهور تؤكد

أن السلطة - بشقيها الدولي وما دون الدولي - تبدو عاجزة لحد الآن عن إيجاد مخرج دستوري وسياسي متماسك لتنظيم عملية التحول السلمي والعقلاني من العملية السياسية القائمة على التفتت الإثنو- طائفي إلى عملية سياسية تراعي مبادئ المواطنة والعدالة والحكم الرشيد.

كما إن طاقة الحراك الاحتجاجي المستميتة لإنجاز التغيير السياسي الجذري تبدو مفتقرة في اللحظة الحالية إلى تنظيم سياسي قيادي أو جبهة سياسية برؤية موحدة وهوية مُنجزّة تستند إلى قاعدة اجتماعية كفوءة ذات مهارات إدارية وفنية تمهد الطريق نحو إنجاز التغيير المرتجى سواء انتخابياً أو راديكالياً.

أمام هذا العجز السلطوي والافتقار الشعبي، يبدو كما لو أن الخيار الآخر الأكثر ترجيحاً، أن يمرّ هذا الفعل الجمعي - الذي أعلن شرعيته - بأدوار استحالة معقدة تعيد إنتاجه في مراحل قادمة بصيغ تنظيمية ذات إطار ايديولوجي منهجي، غالباً ما سيكون راديكالياً متطرفاً ما دامت احتمالات الإصلاح غائبة كلياً عن إرادة النظام السياسي الغارق في عجزه الوظيفي وموته السريري.

وعندها قد يتجه الحدث إلى فراغ دستوري أو ثوري غير محدد المعالم، ما يؤدي إلى استهلاك الزمن على نحو متسارع من الروزنامة السياسية، فيعجل بدفع المواجهة عنيفاً نحو نهايات مريرة سائلة وسائبة قد لا يستطيع أي طرف التحكّم بها..!

الرموز الحسينية الشيعية ووظائفها الوطنية في الاحتجاجات العراقية

مقاربة ثقافية

عقيل عباس⁽¹⁾

تاريخياً، ارتبط استخدام الطقوس الدينية الشيعية، خصوصاً الحسينية منها، بترسيخ قيم تقليدية تتمحور حول التأكيد على الفردية الاستثنائية للهوية الشيعية وأهمية الدفاع عنها الى حدود التضحية بالذات ازاء استهداف دائم لها من آخر «شيرير» قوي مفترض. هذا الاستهداف المفترض شكّل أساساً نفسياً ومعرفياً للمظلومية الشيعية. يتجدد التذكير بها على نحو خاص في الموسم السنوي للجزاء الحسيني. بعد إطاحة نظام صدام حسين في عام 2003، وُظفَ طقوس العزاء الحسيني على نحو واسع وبدعم حزبي ومؤسستي حيث لصالح ضمان هيمنة أحزاب الإسلام السياسي الشيعي على السلطة والموارد

1- عقيل عباس: أستاذ مساعد في الجامعة الاميركية في العراق- السليمانية (الأدب والاعلام)، حاصل على شهادة دكتوراه في الدراسات الثقافية من جامعة بورودو، الولايات المتحدة، تركز اهتماماته البحثية على موضوعات الحدائث وتحولاتها والهويات الوطنية والدينية، akeel11111@gmail.com

في البلد، في سياق احتراب وارتياب طائفي حاد لم تبدأ حدثه بالتراجع إلا بعد نهاية رئاسة وزراء السيد نوري المالكي في عام 2014.

جاءت احتجاجات تشرين 2019 مفاجئة في قوتها الشعبية وفي توظيفها المختلف للطقوس الحسينية لتساهم في تشكيل حس بالوطنية العراقية تفقد فيه هذه الطقوس بعدها المذهبي المعتاد لصالح سردية عدالة اجتماعية وطنية. تكمن أهمية هذه السردية الجديدة في نجاحها، لحد الآن، في إعادة ترتيب خطوط المواجهة في الصراع السياسي في العراق من مواجهة بين هويات قبلية اثنو-طائفية (شيعة وسنة وأكراد) الى أخرى وطنية بين المجتمع والسلطة حيث تتمحور هوية طرفي الصراع حول هموم حدثية ترتبط بعلاقة كل منهما بمصادر الثروة والنفوذ والقرار.

على أساس هذا التقسيم الجديد الذي أظهرته احتجاجات تشرين، يمكن المحاججة أن الخارطة السياسية الأكثر دقة في البلد تصف الخطوط الكبرى لمواجهته بين أغلبية شعبية توحدت هوياتياً بسبب حرمانات اجتماعية واقتصادية عميقة وأقلية سلطوية تسببت سياساتها الجائرة بهذه الحرمانات. توحدت هذه الأقلية السلطوية، هي الأخرى، هوياتياً حول ضرورة الدفاع عن مصالحها بما تعنيه من احتكار نخوي للموارد والقرار.

لعل الأهم في استخدام الرموز الحسينية في هذه الاحتجاجات هو العرقة الوطنية لهذه الرموز ووضعها في سياق سياسي احتجاجي عراقي عام ضد الأقلية السلطوية التي يتشكل أغلبها من ساسة شيعة وتتمحور معظم شرعيتها السياسية حول التوظيف المذهبي لذات الرموز. بمعنى آخر، ثمة تنافس بين سرديتين للحدث الحسيني في كربلاء في عام 61 هجرية: الأولى تقليدية ترسخ الحس بالهوية المذهبية والظلامة

الشيعة المفترضة المرتبطة بها التي وظفتها نخب الاسلام السياسي الشيعة بعد 2003، وأخرى حداثوية وطنية ترتبط بتجربة جمعية عراقية طورها الجمهور الشيوعي العادي وأبرزها عبر احتجاجات تشرين التي كان هذا الجمهور مادتها الأساسية.

يمكن تقسيم التأطير الحسيني الوطني للاحتجاجات على مرحلتين حسب التحقيب الزمني لحركة الاحتجاج الأخيرة نفسها والتي بموجبها تُقسّم هذه الاحتجاجات إلى احتجاجات أولى بين الاول والثامن من تشرين الاول 2019 واحتجاجات ثانية بدأت في الخامس والعشرين من الشهر نفسه، ولم تنته حتى كتابة هذه السطور. تعدّ هذه الاحتجاجات الثانية استئنافاً أوسع للاحتجاجات الاولى وإكمالاً لها وبناءً على شرعيتها التأسيسية. بدأت الاحتجاجات الأولى على نحو عفوي ومفاجيء، وظهرت الثيمات الشيعة الحسينية فيها على نحو مبكر وواضح لصالح توظيف جديد واحتجاجي معاصر لهذه الثيمات⁽¹⁾.

برزت الثيمات الحسينية في اليوم الأول من احتجاجات تشرين الاول في ساحة التحرير في بغداد، فإلى جانب شعار «الشعب يطالب باسقاط النظام» ظهر أيضاً شعار «هيهات منا الذلة» في استرجاع لمقولة الحسين في رفضه الاستسلام في كربلاء لإملاءات الحكم الأموي. نفس هذا الشعار أستخدم بكثافة في ذات الاحتجاجات في محافظات

1- كانت الدعوات بشأن استخدام الثيمات الحسينية وطنياً ضد فشل النخبة الحاكمة وفسادها، بعيداً عن الاستخدام التراثي المعتاد، منتشرة منذ سنوات في أوساط شيعة عديدة، وهناك قصائد حسينية ألّفت وانشدت في هذا السياق، لكن بقي هذا النوع من التوظيف محدوداً وعلى الهامش إلى أن جاءت احتجاجات تشرين لتحوّله من «الهامش» إلى «المتن» السياسي والاجتماعي. انظر مثلاً:

<https://youtu.be/oM5bPR7VIJw>.

الوسط والجنوب كما أظهرته مقاطع فيديو عديدة. في مشهد فيديو لافيت من الاحتجاجات يُفترض أنه في اليوم الثاني من اندلاعها، يظهر شاب محتج، وهو يحث الناس عدم المشاركة في زيارة أربعينية الحسين والاشترك في الاحتجاج بدلاً من الزيارة التقليدية، قائلاً بصوت عال وغازب وسط أصوات الرصاص:

«بعد شكيم يوم للاربعينية، بعد 12 يوم، لحد يروح للحسين. أنت تقول هيهات منا الذلة، أنت مذلول. أنت نايم بيتك، رايح لآبو عبد الله، هذا أبو عبد الله هنا طلع {ضد} الباطل.

هذا الباطل بعينه، شوف ولد بلدك شديسون، شوف العسكر شديسوي بابن جلدته... لا تروح للاربعينية، لا تروح، الحسين ما يريديك. إذا انت راضي بالذل الحسين ما يريديك، لا تجي، لا تجي للحسين إذا راضي بالذل. تعال هنا، أنصر اخوتك، أنصر الفقراء، غير من وضعنا، أنصر بلدك، الى متى نايمين، يا ناس يا عالم طلعو، صيروا ايد وحدة لخاطر الله»⁽¹⁾.

يبدو من أدلة متناثرة بينها شهادات شهود عيان كثيرة أن ثيمات التحريض الحسيني على الثورة ضد أوضاع جائرة حالياً كانت شائعة بين متظاهري الاحتجاجات الأولى، وأن الربط بين واقعة كربلاء التاريخية واحتجاجات تشرين كان تلقائياً في هذا السياق. على الأرجح ساهمت عوامل مختلفة في بروز هذا الربط التلقائي في عدّة احتجاجات تشرين امتداداً أخلاقياً لمعركة الطف، بينها الخلفية الدينية الشيعية المحافظة لعدد كبير من المشاركين في هذه الاحتجاجات القادمين من

1- ميمي & يسو. «المظاهرات وكلام أحد المتظاهرين على الزيارة الاربعينية». يوتيوب: (منشور في 2 تشرين الأول 2019). تاريخ الدخول 21 كانون الأول 2019: https://youtu.be/E5_7qVCYcvI.

مدينة الصدر، وحصول الاحتجاجات في أثناء موسم الحزن الشيعي السنوي استذكراً لمقتل الحسين في شهري محرم وصفر، وبالذات بين العاشر من محرم حيث الذكرى السنوية للمقتل والعشرين من صفر حيث الزيارة الاربعينية لكربلاء.

لم يتوقف التأطير الحسيني للاحتجاجات على الجانب التعبوي للاشتراك فيها، بل تعداه الى طقوس الحزن بخصوص الضحايا الذين يسقطون فيها عبر ربط أفعال تضحياتهم بتضحيات الشخصيات التاريخية في واقعة كربلاء وراثتهم على هذا الأساس. في عزاء الضحية الاولى في الاحتجاجات، «مرتضى عادل المحمداوي»، الشاب ذي العشرين عاماً الذي يُفترض أنه سقط قتيلاً بالرصاص الحكومي مساء اليوم الأول من الاحتجاجات، صيغ الحزن بشأنه عبر استرجاع شخصية القاسم بن الحسن، الفتى المحروم من الزواج في الموروث الحسيني الشيعي، بسبب اختياره الموت دفاعاً عن عمه الحسين المحاصر بالأعداء. في تأيين المحمداوي تُنشد قصيدة حسينية مشهورة تسقط شخصية القاسم التاريخية على شخصية المحمداوي انتشرت انتشاراً واسعاً بين المحتجين. تقول كلمات الانشودة:

«يلابس ثياب العرس وين العرس

يوليدي ظلت بالنفس وين العرس

باحلامي هلهولة وبلا صوت

جدامي شاب وگصد للموت

آه يا بني يا جسام آه يا بني يا جسام

...

وأنفاسك لعرسك عطر بس عرسك بعاشور

شجابه الورد يم العطش يا بن الحسن

...
بهدموك كشخة ولد مزوف
ورسومك ثار وحرب وسيوف
يل غاصد أرض المعركة ثوب العرس بدلة
حتتك للمقبض صارمة يوليدي شتغلة
ما شايقة زفة بحرب هذا العمر كله
بس أنت يابني بكر بلا اللي ما صار أبد مثله⁽¹⁾.

عبر هذا الإسقاط التاريخي، تتماهى الثيمات الاحتجاجية العراقية الحديثة بثيمات الرثاء الحسيني التقليدية لتمنح الثانية الأولى زخماً معنوياً واخلاقياً مهماً في سياق المواجهة مع سلطة «شيعية» يرى المحتجون عموماً أنها تمثل بسلوكها السلطوي الظالم الخصم التاريخي الذي قتل القاسم الذي تنعاه القصيدة ويمثل مرتضى عادل المحمداوي امتداداً وتمثلاً حديثاً له، هذا الشاب الفتى غير المتزوج الذي خرج لأداء الواجب الاخلاقي بشجاعة فائقة ليموت بطولياً في أثناء أدائه. عبر هذا كله ومن خلال كلمات القصيدة في إسقاطها على لحظة حاضرة عراقية، تتشابه المشاعر بخصوص تضحية الإثنين، القاسم التاريخي والمحمداوي المعاصر، إذ تختلط فيها أحساسيس الحزن والاسترجاع الانساني للضحية بالتحدي والرغبة بالثأر ليأخذ فعل الاحتجاج والتضحيات المرتبطة به بُعداً حسيماً وطنياً عراقياً، وليس البعد الحسيني الشيعي المعتاد. يتكرر هذا التماهي بين الثيمات الحسينية التاريخية

1- المحمداوي، كرار عبد الله. «الشهيد مرتضى عادل المحمداوي أول شهيد في ساحة التحرير بغداد الثورة الحسينية». يوتيوب: (منشور في 12 تشرين الأول 2019). تاريخ الدخول 21 كانون الأول 2019: <https://youtu.be/sfh-lhuVgOk>

وثيمات الاحتجاج المعاصرة في عزاءات الكثير من قتلى الاحتجاجات كما تظهر في فيديوات تشييعهم الكثيرة في الانترنت.

إحدى الرموز الحسينية التي كثر استخدامها في الاحتجاجات ايضاً هي الأعلام الحسينية الى جانب الأعلام العراقية في ما يبدو سياق تكافؤ وطني بين الإثنين. كان واضحاً ايضاً الاستخدام الكثيف للأعلام الحسينية التي يُطلق عليها «رايات العباس» في سياقات مختلفة في الاحتجاج، خصوصاً في لحظات المواجهة مع القوات الأمنية في تمهيد بطولي آخر مع إحدى الثيمات الحسينية التقليدية. في الموروث الشيعي الحسيني، تبرز شخصية العباس باستعدادها البطولي لمواجهة الأعداء والتضحية بالنفس من أجل أخيه الحسين. يظهر هذا الاستلham لثيمة العباس الشجاع الذي لا يهاب المخاطر حد الموت في مشاهد عديدة في الاحتجاجات لعل أشهرها هو ذلك المشهد التراجيدي حيث يظهر فتى محتج ملوحاً براية العباس واقفاً في لحظة تحدد في الشارع بمرمى قناصة حكوميين، قبل أن تطيح به قتيلاً إحدى رصاصاتهم⁽¹⁾.

في الاحتجاجات الثانية التي بدأت في 25 تشرين الاول مباشرة بعد نهاية زيارة الأربعين، تظهر الرموز الحسينية على نحو أكثر وضوحاً وانتظاماً حيث التماهي بين الحسيني والوطني أشد رسوخاً. في إحدى الثيمات التي تكرر استخدامها في هذه الاحتجاجات، ثمة أولوية وطنية للاحتجاجات كفعل إصلاح حسيني الطابع على الزيارة الطقوسية المعتادة لضريح الحسين في الاربعين. اختصرت هذه الثيمة على نحو دقيق لافتة اشتهرت كثيراً يظهر فيها سهمان، الأول سهم يتجه الى كربلاء

1- شبكة النظائر الإخبارية الدولية NINN. «استشهاد طفل يحمل راية بنيران قنص»
يوتيوب: (منشور في 16 تشرين الأول 2019). تاريخ الدخول 20 كانون الاول
<https://youtu.be/s3aSiJPR4Rg> :2019

لتأدية زيارة الاربعين التقليدية مكتوب فوقه «الطريق الى كربلاء» فيما السهم الآخر يذهب بالاتجاه المعاكس، نحو ساحة التحرير في بغداد، ومكتوب فوقه «الطريق الى ثورة الحسين» (أنظر الشكل رقم 1). يستطن السهمان المتعارضان في الاتجاه جدلاً شيعياً-شيعياً متصاعداً منذ سنوات بخصوص معنى التشيع إذ يدور خلاف بين تعريفين أو معنيين متعارضين للتشيع. الأول معنى جوهراني للهوية يقوم على ولاء للهوية مذهبية تاريخية موروثه وثابتة الى حد كبير تتمحور حول طقوس حسينية تُؤدى على النحو التقليدي المعتاد في ظل وصاية رجال دين يشرفون على معنى التشيع أو تعريفه، بازاء معنى أو تعريف آخر تجديدي ومنفتح للهوية يعدها ولاءً واعياً لقيم شيعية تتعلق بمناهضة الظلم والسعي للعدالة الاجتماعية، الكثير منها مستوحى من المواجهة الكبرى التي خاضها الحسين في كربلاء، أي ولاء مفتوح على تفسيرات مختلفة على أساس وقائع المجتمع المعاصر وتبدلاته المستمرة.

بشكل عام، كان الفهم الأول للهوية الشيعية غالباً ومهيماً عددياً وسلوكياً في عراق ما بعد 2003، فيما كان الفهم الثاني نخبياً تنبهاً أقلية شيعية لم تكن مؤثرة لا في السياسة ولا في المجتمع. كانت إحدى مقاربات دعاء هذا الفهم النخبوي للتردي العام في البلد سياسياً ومؤسسياً واقتصادياً في ظل حكم حركات الاسلام السياسي الشيعي تقوم على استنفار الموروث الحسيني في مقارعة الظلم الحكومي الشيعي لوقف هذا التردي بوصفه تكراراً معاصراً لذات الظلم الذي خرج ضده الحسين قديماً، وبالتالي فإن هذا الظلم الحديث يتطلب رداً احتجاجياً عراقياً على منوال الرد الحسيني ضد الظلم الأموي قبل ثلاثة عشر قرناً.

من خلال استنفار هذا الموروث وإسقاطه على اللحظة العراقية الاحتجاجية الحالية، يتغير شكل «العدو» من من مذهبي-طائفي

وثابت تاريخياً وعقائدياً حسب الفهم التقليدي والجوهري للتشيع الى آخر متغير، ليس مذهبياً أو عقائدياً، وانما «عدو» حدثوي سلطوي صنعت موقعه الهوياتي الجديد والمناهضة لروح التشيع امتيازاتٌ سياسية واقتصادية مرتبطة باحتكاره البنيوي للسلطة. عبر هذا التعريف الحدثوي للخصومة يصبح الشيعة المهيمنون على السلطة هم العدو الذي يتماهى بنويماً مع العدو التاريخي للحسين في كربلاء.

كان مثل هذا الإسقاط التاريخي على الحاضر العراقي إحدى اللحظات الفارقة في الاحتجاجات عندما قامت السلطات الأمنية بحرق خيم معتصمي كربلاء في الثامن من تشرين الثاني 2019. أثار هذا السلوك مقارنات كثيرة في أوساط المحتجين والمتعاطفين معهم بين حرق خيم عائلة الحسين في حادثة كربلاء التاريخية وخيم المحتجين (انظر الشكل رقم 2). كانت مثل هذه المقاربات (خصوصاً في سياق نقد سوء الحوكمة وانتشار الفساد بين أحزاب الاسلام السياسي الشيعي) معزولة ونخبوية في السابق، وأحياناً كثيرة كانت تُنسب لشيعة كارهين لتشييعهم أو شيعة علمانيين يستهدفون التشيع، لكنها، في سياق الاحتجاجات والمادة الغنية التي وفرتها للمقارنات التاريخية، أصبحت مألوفة ومقبولة في السياق الشيعي العام.

على هذا الأساس، يمكن عدّ احتجاجات تشرين انتصاراً للمقاربة دعاة الفهم التجديدي المفتوح على الفهم التقليدي والجوهري للتشيع. وفي الحقيقة يمكن تتبع هذا الانتصار في نوعية التكييفات والموائمات لثيمات ورموز التشيع التقليدي في خضم الاحتجاجات من خلال تحويلها الناجح من قيم مذهبية تخص مجموعة دينية محددة الى قيم وطنية تخص العراقيين جميعاً في لحظة تحول ثوري واصلاحي هام. إحدى القيم لهذا التشيع التجديدي التي برزت عبر مثل هذه التكييفات والموائمات هي

القبول غير المشروط بالآخر العراقي كمساو انساني ووطني على نحو يخالف الفهم السائد في المدونة الفقهية والعقائدية الشيعية. برز هذا القبول عبر الاحتجاجات بصور مختلفة. إحداها تختصره ببراءة صورية لافتة تطل من بناية على ساحة التحرير فيها راية حسينية باللون الاحمر مكتوب عليها «قمر بني هاشم» في إشارة الى العباس الى جانب صليب مسيحي بحجم مشابه، وينام تحتها محتج واضعاً على وجهه كمامة تحميه من الغازات المسيلة للدموع التي كانت تستخدمها قوات الامن العراقية بكثافة ضد المحتجين (انظر الشكل رقم 3).

إن هذا الفهم التجديدي للتشيع هو الذي سمح الى حد كبير في ما يمكن أن يُطلق عليه التطبيع الوطني لقيم شيعية تقليدية بسبب تعيّنهما بمعانٍ إصلاحية معاصرة في سياق الاحتجاجات. أبرزت لحظات لافتة في قصة الاحتجاجات مثل هذا التطبيع الوطني كما في لطم طلاب جامعة تكريت، وهم عموماً سنّة، تضامناً مع محتجّي الناصرية الشيعية الذين تعرضوا لقمع حكومي شديد في 28 تشرين الاول 2019 نجم عنه مقتل وجرح عشرات منهم. أظهرت مقاطع أفلام فيديو أعداداً من طلاب هذه الجامعة وهم يضربون صدورهم بالطريقة الشيعية هاتفين ذات الهتاف الذي أطلقه محتجو الناصرية «نموت عشرة نموت مية يبقى صوت الناصرية»⁽¹⁾.

كما ظهرت مشاهد تعاطف فيديو شبيهة في جامعة الأنبار بنفس الهتاف، لكن من دون لطم. إلى قبل سنوات، كان اللطم في المناطق ذات الأغلبية السننية في العراق يعدّ عنواناً لهيمنة طائفية-سياسية يفرّضها

1- راگنر، Muhammad Ragner. «جامعة تكريت اليوم. نموت عشرة نموت مية. العراق يتوحد». يوتيوب: (تاريخ النشر 3 كانون الأول 2019). تأريخ الدخول 19 كانون الاول 2019: <https://youtu.be/2TUanh-D16w>.

الطرف الأقوى الشيعي على الطرف الاضعف السني ضمن معادلة سياسية ظالمة بعيدة عن أي مضامين وطنية. في سياق الاحتجاجات، تحول اللطم الى سلوك احتجاجي ضد الحكومة يتوحد فيه سنة وشيعة ضد سلطة جائرة يهيمن عليها شيعة ينتمون للفهم الجوهري للشيع. وضمن سياق التطبيع الوطني للقيم الشيعية برزت أيضاً ظاهرة تشييع قتلى الاحتجاجات من ساحة التحرير في بغداد ضمن طقوس شيعية مأخوذة أساساً من تقاليد العزاء الحسيني، إذ أصبح معتاداً تشييع المحتجين الذين يسقطون برصاص القوات الأمنية على إيقاع قصائد وردات حسينية يصاحبها لطم. الأشهر بينها هي قصيدة «يمة ذكريني من تمر زفة شباب» التي تنعى مقتل الفتى القاسم المار ذكره⁽¹⁾. معروف أن اللطم يحصل شيعياً في سياق الحزن على الحسين واصحابه الذين سقطوا في كربلاء واستذكراهم وليس في سياقات اخرى بضمنها الموت العادي.

ما هو جدير بالذكر هنا هو أن احتجاجات ساحة التحرير واعتصامها شهدت مشاركة سنّية واسعة، سواء من سنّة بغداد، أو السنّة القادمين من محافظات ذات أغلبية سنّية من الذين اعتادوا المجيء الى ساحة التحرير على شكل وفود لأغراض المشاركة في الاحتجاج. هذا فضلاً عن الحضور الاحتجاجي لمختلف فئات التنوع الديموغرافي العراقي في ساحة التحرير من يزيديين ومسيحيين وأكراد كانعكاس للتنوع الفعلي في بغداد، كما أظهرته صور وفيديوات كثيرة. ورغم عدم وجود احصائية تصنف قتلى الاحتجاجات على أساس مذهبي أو ديني

1- الاسدي، أسد مهدي. «يمة ذكريني. تشييع الشهداء في ساحة التحرير 2/11/2019». يوتيوب: (تاريخ النشر 2 تشرين الثاني 2019). تاريخ الدخول 20 كانون الاول 2019: <https://youtu.be/DxIembd18fY>

أو عرقي، فثمة قناعة واسعة أن عدداً كبيراً نسبياً من قتلى احتجاجات بغداد هم سنة بغداديون.

في الختام، من المهم الإشارة إلى أنه فضلاً عن تشكيل هوية عراقية جامعة على أساس ظلمات وطنية، ساهمت احتجاجات تشرين أيضاً في سلب حركات الإسلام السياسي الشيعي المهيمنة على السلطة في العراق أهم أسلحتها التعبوية المتمثلة بالطائفية عبر دعاوى تمثيل الشيعة في العراق وحماية مصالحهم ضد خصومهم العراقيين المفترضين. ستساهم مثل هذه التغيرات المهمة في معنى الهوية والوعي بها في إخراج السياسة في البلد من متاريسه الاثنية والطائفية المعتادة التي لعب تكريسها المضطرب بعد عام 2003 دوراً سلبياً كبيراً في سلب الجمهور فاعليته السياسية والاجتماعية. وبغض النظر عن نتائجها السياسية في آخر المطاف، تبقى الميزة الأساسية لاحتجاجات تشرين هي أنها انتزعت تعريف الهوية من احتكارات النخب السلطوية وأعادته الى حيث ينبغي أن يكون: المجتمع بتنوعه وهمومه وانشغالاته واكتشافاته.

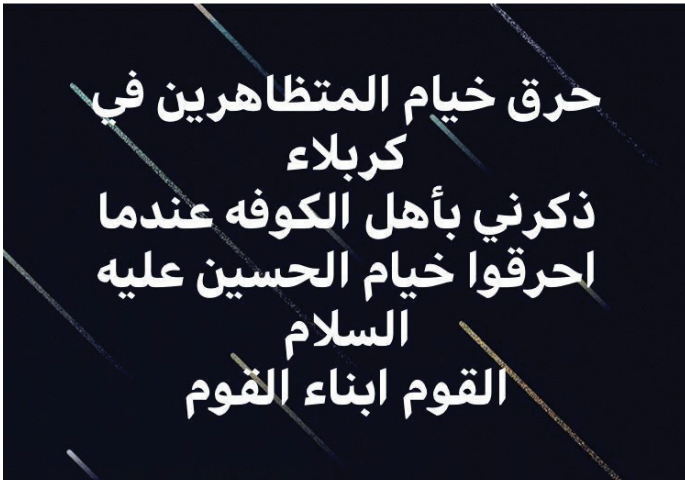


الشكل رقم (1)



ابو سلطان الياسري

9 November · 🌐



الشكل رقم (2)



الشكل رقم (3)

الاحتجاجات العراقية 2019م

نظرة سوسيولوجية في ما حدث وماآلته الممكنة

علي طاهر الحمود⁽¹⁾

تمهيد:

شكّلت الاحتجاجات العراقية في الاول من تشرين الاول عام 2019م مفاجأة للمراقبين على صعيد السعة، والمطالب، والمطالبة والصمود الذي أبداه المحتجون في مختلف المحافظات. واذ كانت البنية المجتمعية والسياسية في العراق مهياة بالأساس لمثل هذا الانبعاث الاحتجاجي فإن ذلك ما يزال بحاجة الى مزيد من البحث والتمحيص العلمي لاكتشاف خبايا بنية الاحتجاجات ذاتها، ودوافعها المختلفة ذات الجذور الهوياتية أو الاقتصادية أو السياسية، فضلاً عما يمكن ان تسفر عنها هذه الاحتجاجات⁽²⁾.

1 - علي طاهر الحمود: دكتوراه علم الاجتماع، استاذ علم الاجتماع السياسي في كلية الآداب بجامعة بغداد، باحث مهتم بقضايا بناء الدولة والأمة والهوية والاسلام السياسي، alitahernaser@hotmail.com.

2 - إنني مدين في انجاز هذه الورقة الى حوارات معمقة اجريتها مع زملاء الباحثين كل من: د. أحمد قاسم مفتن، عدنان صبيح، وحيدر زوير.

الأول من تشرين الاول: ما الذي حدث!؟

لحظة اندلاع الاحتجاجات شكلت مفارقة مذهلة في نوعية الأفراد الفاعلين فيها، وطريقة تنظيمها، وشعاراتها وخلفياتهم الاقتصادية. وقد تراوح أعمار المتظاهرين في الأول من تشرين الاول بين 15 و 35 سنة غالبيتهم من الطبقات المسحوقة والمنسية من سكنة العشوائيات والضواحي ببغداد وفي المحافظات لاحقاً. وأظهر استطلاع أجري في 4 / 11 / 2019 (أي بعد التحاق طلبة الجامعات الى الاحتجاجات)، أن نسبة الذين يمتلكون شهادات دراسية دون الإعدادية هي اكثر من 60 % من مجموع المتواجدين في ساحة التحرير ببغداد. وأظهر الاستطلاع ذاته أن 49 % من المتظاهرين عاطلين عن العمل⁽¹⁾.

وقد خرج المحتجون في تشرين الاول أي مع بدء فصل البرد، وليس فصل الصيف إذ كانت حرارة الاجواء وانعدام الكهرباء محرّكاً أساسياً للمتظاهرين في الاحتجاجات السابقة.

وحملت الاحتجاجات الجديدة شعاراً أساسياً هو «نريد وطن» بما معنى ظهور متغير مطلبى جديد تمحور حول فكرة الدولة والرغبة بالشعور بها انتماء هوياتياً، وتلمّس أدائها خدماتياً ومن خلال توفير فرص العمل.

ورفع المحتجون أيضاً شعار «أريد حقي» الذي يبدو اعتراضاً على أصحاب الثروات وطريقة التقسيم الزبائنية للثروة في الدولة العراقية، والتي أفرزتها تحالف مافيات المقاولات والتجارة مع السياسة، في حين ما عادت الدولة قادرة على الإيفاء بالتزاماتها في توظيف جيوش

1 - استطلاع للرأي اجراه مركز رواق للسياسات العامة تحت عنوان: «توجهات المتظاهرين المشاركين في احتجاجات تشرين الاول (الأسباب، الأساليب، النتائج المتوقعة)»، على الرابط: <https://rewaqbaghdad.org>.

الشباب العاطلين عن العمل، مع التسارع المتزايد في نسبة السكان، واقتصار الموارد على النفط وأسعاره المتقلبة، والضعف البيّن في القطاع الخاص، في ظل اقتصاد أوامري حكومي ريعي.

واعتمدت الموازنة السنوية الاتحادية لعام 2019م على سبيل المثال في 90% من وارداتها على النفط، ذهب نحو حوالي 75% منها الى الرواتب والمصروفات التشغيلية، في حين سجلت عجزاً بلغ أكثر من 20%، تم تسديدها عبر الخصم من المصروفات الاستثمارية أو الاقتراض الداخلي والخارجي⁽¹⁾. أما عدد الموظفين في الدولة العراقية فهو من أعلى المعدلات في المنطقة قياساً بحجم السكان، إذ بلغ نحو 4 ملايين موظف، يضاف اليهم مليون ونصف المليون متقاعد⁽²⁾، فضلاً عن أرقام غير محددة لمستلمي رواتب شبكة الحماية الاجتماعية وعوائل الشهداء والسجناء السياسيين وغيرهم.

ويمر المجتمع العراقي بحسب الإحصاءات بمرحلة الهبة الديموغرافية، بمعنى أن الفئة السكانية التي في سن العمل من 15 الى 64 سنة هي أعلى بكثير من الفئات الأخرى مثل الاطفال أو المتقاعدين. فيتراوح المعدل السكاني الداخل في سن العمل حالياً في أعلى نقطة ممكنة، إذ تشكل 57% من السكان⁽³⁾.

ورغم أن نسبة البطالة في العراق تبلغ نحو 14% ضمن المعدل

1 - ينظر نص الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق 2019م، على موقع وزارة المالية: <http://www.mof.gov.iq>.

2 - تصريح لوزير المالية نقلته جريدة المدى، بتاريخ 29/ 5/ 2019. للمزيد ينظر: <https://almadapaper.net>.

3 - الجهاز المركزي للإحصاء والمعلومات، الموجز الاحصائي لمحافظة العراق لسنة 2018، للمزيد ينظر:

<http://cosit.gov.iq/StatisticalAbstract-Final/StatisticalAbstract.html>.

العام⁽¹⁾، لكنها في أوساط الشباب تتجاوز 40% بحسب الأرقام الدولية. وتشير الأرقام إلى أن نسبة الفقر تتجاوز حاجز الـ50% في محافظات مثل ذي قار والمثنى، على الرغم من أن معدل الفقر الكلي في العراق هو بحدود 22,7% بحسب الأرقام الرسمية⁽²⁾. ويمكن أن تزيد الصورة قتامة لو عرفنا أن الأرقام تشير إلى دخول 600 ألف شاب سنوياً إلى سوق العمل، في حين لم تزد قدرة الموازنة العامة للدولة عام 2019م عن توفير أكثر من 50 ألف فرصة عمل.

ولوحظ في الاحتجاجات أيضاً ولا سيما في أسابيعها الأولى عدم وجود شعارات مطلبية موحدة بقدر وجود مستويات عالية من السخط والتقمة ظهرت من خلال رمزيات ثقافية عديدة منها خروج الشباب بصدور عارية في الشارع بما لها من دلالات تشير إلى عمق الفجوة والألم، فضلاً عن الرغبة بالمبارزة والتحدي.

وبعد اندلاع الاحتجاجات تعرضت الحريات العامة لمزيد من التآكل، فقد تضمنت رزمة الأحداث العراقية إغلاق قنوات تلفزيونية هي «دجلة»، و«NRT عربية»، و«الحرية» الأمريكية، و«العربية» السعودية، فيما قطعت السلطات شبكة الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي فضلاً عن تعرض العديد من الناشطين والناشطات والاعلاميين إلى الاغتيال أو الخطف أو التهديد، ضمن حملة كبيرة تضمنت أيضاً تشويه مارسته الجيوش الالكترونية واستهدفت فاعلين في مواقع التواصل وإعلاميين عرفوا بنقدهم المتواصل للعملية السياسية.

1 - المصدر نفسه.

2 - بيان رسمي للجهاز المركزي للإحصاء والمعلومات على الرابط:

<http://cosit.gov.iq/ar/1131-2018-11-11>.

المرأة: حضور بنكهة التحدي!

شهدت احتجاجات تشرين الاول حضوراً متميزاً للنساء فاق حضورهن باقي الاحتجاجات التي حدثت في الماضي. وأسفر نشاط المرأة في الاحتجاجات عن مزيد من الاندفاع والزخم العام في استمرار المظاهرات، وعاملاً مساعداً لتنوع الحضور ومشروعيته.

ومن المعروف أن المجتمع العراقي ذو ثقافة تقليدية تعتمد النظام الابوي البطريركي الذي لا يولي أهمية كبرى لدور النساء في الشأن العام. إلا ان انطباق أهداف الاحتجاجات وتحولها الى ما يشبه الايديولوجيا التغييرية مع أهداف أرباب الأسر والذكور في العوائل العراقية، جعل من حضور المرأة في المظاهرات أكثر مقبولة من قبل الرجال. وفي الوقت ذاته فإن ساحات الاحتجاج شكلت فرصة نادرة للفتيات التواقات للتحرر والخروج من الفضاءات الأسرية التقليدية. وقد وجدت النساء في فضاء الاحتجاجات مبرراً للحضور أسرياً، تزامن هو الآخر مع مشاهد بثتها الفضائيات ووسائل التواصل الاجتماعي للمظاهرات الاحتجاجية في لبنان والحضور المكثف للفتيات والنساء هناك، ما جعلها نموذجاً يحتذى به للرجل العراقي الداعي لإضفاء سمة حضارية متمدنة على مظاهراته.

وشهدت الاحتجاجات في ساحة التحرير ببغداد حضوراً ملفتاً للنساء الشابات العراقيات القادمات من دول غريبة. وعلى الرغم من أعدادهن القليلة، إلا أن حضورهن النوعي بمظهرهن وثقتهن العالية بالنفس، كان حافزاً لمزيد من الحضور النسائي في ساحات التظاهر والاعتصام.

وبدا الحضور النسائي أيضاً تعبيراً عن رفض ضمني وتحدياً لقوى الاسلام السياسي وايديولوجيتها في تقنين أو تحديد حركة النساء وحضورهن في المجال العام.

ونشطت الفتيات والطالبات والنساء في مجالات متنوعة في ساحات الاحتجاج، منها أدوار تقليدية تمثلت بالاسعاف والتنظيف وتحضير الطعام، وأيضاً أدوار جديدة ملفتة للانتباه مثل ترديد الشعارات، والحضور في خطوط التماس مع القوات الأمنية، وأيضاً في وسائل الإعلام تمثيلاً لمطالب المتظاهرين.

ومن بين الحضور النسائي كانت النساء الكبيرات في السن حاضرات ضمن تبريرين أساسيين: الأول مراقبة أولادهن الشباب المتحمسين للبقاء في ساحات المواجهة أو الاعتصام، والثاني ما ارتبط في أذهانهن بفعل كثافة الرموز الدينية (مثل حضور المواكب الحسينية في الساحات، شعار الإصلاح الذي أحال الى مقولة معروفة بهذا الشأن للإمام الحسين بن علي، ودعم المرجعية الدينية، الخ) أن دعم المتظاهرين يساوي دعم الزائرين للمراقد المقدسة. وبذلك كان حضور هذه الفئة من النسوة بدافع من الرغبة بالبذل والعطاء في تقديم الخدمة ابتغاء الأجر المعنوي.

النخبة المثقفة وشيوخ العشائر: حضور فاعل، أم تواجد على استحياء؟!

كان للنخبة المثقفة دور أساسي في موجات الاحتجاجات السابقة منذ 25 شباط عام 2011م، حيث كان الحضور بشكل عام يتضمن شباباً متعلمين من الطبقة الوسطى. إلا أن الشريحة المحركة الرئيسية لاحتجاجات الأول من تشرين الأول 2019م لم تكن النخبة المثقفة. بل لم يلاحظ في المرحلة التمهيدية قبل أيام من هذه الاحتجاجات أي تفاعل يذكر للمثقفين والناشطين ومنظمات المجتمع المدني والأكاديميين مع الدعوات للتظاهر أو التحشيد لها. وربما يعود ذلك

الى ثلاثة دوافع رئيسة: الأول يتعلق بمشاعر اليأس من التغيير بعد تراكم المحاولات غير الناجحة للمثقفين ضمن احتجاجات عديدة. والثاني يتعلق بالخيبة من تحالف عدد من المدنيين المستقلين والعلمانيين الحزبيين مع التيار الصدري ضمن تحالف «سائرون» الذي أدار ظهره للإصلاحات الأساسية التي كانت ضمن شعارات التحالف في انتخابات 2018م. والثالث أن احتجاجات تشرين الاول دعت لها طبقات شبابية فقيرة وغير متعلمة بشكل عام من مناطق الضواحي شرقي بغداد، وهو لا يتطابق مع تطلعات المثقفين المترفعين نوعاً ما عن الاحتكاك بهذه الطبقات. كما إن المثقفين كانوا مشككين باحتمالات نجاح مثل هذا الحراك، إلا أن مفاجأة الحضور الكبير للمتظاهرين، والأعداد الكبيرة من الضحايا في الأيام الاولى، وأيضاً حجم المطاولة والصمود الذي ابداه المحتجون شجّع النخبة المثقفة على الانضمام للاحتجاجات فيما بعد ولكن بالتدرج.

ومع كل ذلك فقد كان للمثقفين أدوار متميزة في توجيه مسار الاحتجاجات مثل رفض قطع الشوارع من أجل منع الموظفين عن الالتحاق بدوامهم الرسمي، أو إجبار التلاميذ الصغار على المشاركة في الاحتجاجات، أو اقتحام المنطقة الخضراء، كما كان لهم دور مهم في صياغة مطالب المحتجين ومواقفهم ضمن بيانات مختلفة، فضلاً عن الحضور المكثف في الاعلام ومواقع التواصل الاجتماعي دعماً ومساندة.

أما بالنسبة لشيوخ العشائر فقد تنوع تفاعلهم في الاحتجاجات، من دون أن يكون لهم موقف عام موحد. فتلبية بعض شيوخ العشائر دعوة رئيس الوزراء عادل عبد المهدي للحضور إلى اجتماع ترأسه، أو وجد إحساساً بأن الشيوخ متواطئون مع السلطة ضد المتظاهرين. في

حين شهدت ساحة التحرير ببغداد حضوراً لبعض الخيم التي حملت أسماء عشائر معروفة، تفاعلت بالتحديد بعد القمع الدموي للمحتجين في الأيام الأولى، إذ بدأ الأمر برغبة بالثأر من الحكومة عبر التفاعل العشائري مع الاحتجاجات. أما في ذي قار وبنسبة أقل في النجف ساهم شيوخ العشائر في التوسط بين المحتجين والقوات الأمنية من أجل منع اندلاع مواجهات أكثر دموية في بعض المواقف.

وبشكل عام يبدو أن الموقف الموارب والمتذبذب لشيوخ العشائر في التعامل مع الاحتجاجات يعود إلى الطبيعة المدنية الحضرية الشبابية للمظاهرات، وهي ربما تفسر من قبل شيوخ العشائر تحدياً لسلطتهم الرمزية التقليدية⁽¹⁾.

احتجاجات تشرين الأول: لحظة التحول إلى الاعتصام ومناهضة الميليشيات

كان لطريقة التعامل المفرط في القسوة للسلطات مع مظاهرات الأول من تشرين الأول دور بارز في إحداث صدمة عامة وتساؤلات عميقة يتحمل المسؤولية في إراقة دماء المئات من الأبرياء. ومع ظهور مقاطع تصويرية لقناصين اعتلوا أسطح المباني، وموقف فضائيات الفضائل، وأيضاً مواقف رسمية وشبه رسمية إيرانية مناهضة للاحتجاجات، أصبح الجو العام مقتنعاً بأن فضائل مدعومة من إيران تتحمل مسؤولية القنص في الأيام الأولى، والتشويه الإعلامي والاعتقالات والخطف الذي استهدف الناشطين في الأسابيع اللاحقة. وقد واجهت البضائع الإيرانية على

1 - علي طاهر الحمود، ما وراء أحداث البصرة: المشكلات والحلول الممكنة، (فردريش إيبرت، عمان، 2019)، ص 11.

إثر كل ذلك، حملة مقاطعة شعبية حتى وصلت أسعارها أحياناً إلى خمس ما كانت عليه، فيما ارتفع الطلب على المنتجات المحلية بشكل غير مسبوق.

وساعدت مواقف المرجعية الدينية في إضفاء حماية قوية للمتظاهرين ودعمًا كبيراً للاحتجاجات، فيما أسهم التعامل الحكومي غير المدروس أيضاً في زيادة زخم المظاهرات، ففضلاً عن استعمال القوة النارية المفرطة، منعت السلطات المتظاهرين من التواجد في ساحة التحرير، لتجبرهم على الابتعاد وصولاً إلى مناطقهم شرقي القناة في بغداد.

إن تواجد المتظاهرين في مناطقهم حول الاحتجاجات إلى طقس ليلي، وبفضل ذلك تحول المجتمع المتظاهر في التحرير، إلى جماعة المتظاهرين، وهو بداية تحول المظاهرات إلى اعتصام.

التحول من المجتمع إلى جماعة لم يقف في حدود الاعتصام في مناطق متعددة ببغداد، بل تبلور ضمن شبكات التضامن المتعددة في ساحة التحرير فيما بعد، وذلك بعد تراجع الحكومة عن قرارها بإبعاد المتظاهرين عنها.

وكانت سلسلة من القرارات الحكومية مصيرها الفشل، إذ اضطرت الحكومة إلى التراجع عنها سريعاً، وهي قرارات زادت من ثقة المتظاهرين بقوتهم وأضاف الميزد من الزخم المؤيد للاحتجاجات. ومن هذه القرارات منع التجوال الليلي في بغداد وعدد من المحافظات، وتهديد المضربين عن الدوام الرسمي بالفصل عن الوظيفة، واعتبار قطع الطرق مشمولاً بالمادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب، وغيرها من القرارات المتحدية للجمهور. وأثر من ذلك كان لبعض القرارات الأثر المهم في التقليل من هيبه الدولة ونفاذ إرادتها

مثل قرار رئيس الوزراء بسحب الأسلحة النارية من القوات الأمنية في خطوط التماس مع المتظاهرين، أو حتى الاختراق شبه اليومي للمواقع الالكترونية لوزارة الدولة ومؤسساتها الذي أعطى انطباعاً عاماً أن الحكومة العراقية ضعيفة ومخترقة.

ساحات الاعتصام: جماعات متضامنة

إن طبيعة الجمهور المعتصم في ساحة التحرير يعدّ مجالاً واسعاً للتحليل والملاحظة السوسولوجية. فخيم الاعتصامات وعلى الرغم من عدم حملها أسماء ذات دلالات سياسية مباشرة، بفعل الجو العام المضاد للأحزاب، إلا أن بعض الخيم تعود إلى أحزاب مختلفة مؤيدة أو مراقبة لأجواء الاعتصامات، كما أن جماعات متنوعة من المحتجين كانت حاضرة ضمن خيام مصنفة حسب المهنة، أو التحصيل الدراسي، أو جماعات الرفقة، أو منظمات المجتمع المدني وغيرها.

ويتواجد في ساحة التحرير وحديقة الامّة بشكل عام الشباب من سن 25 عاماً فما فوق، فيما تشهد خيم الاعتصامات حوارات وندوات متواصلة، وحفلات للموسيقى والغناء، أو لقراءة القرآن وتكريم الشهداء، فضلاً عن نشاطات أخرى متصلة بالاعتصام مثل الطبخ، وتوزيع المؤونة، وتأمين الاحتياجات الاساسية للبقاء في الساحة وزيادة القدرة على الصبر والمطاوله.

ويحضر الطلبة الجامعيون وطلاب الاعداديات كل يوم أحد من الاسبوع صباحاً بأعداد كبيرة وبزيهم الدراسي. فيما تشهد نهارات الايام حضوراً للموظفين وعوائلهم كشكل من أشكال الطقس اليومي، في حين يبقى الليل للمرابطين من المعتصمين.

ويعتصم الشباب الأصغر عمراً والأكثر رغبة بإثارة قوات الأمن

في مقتربات شارع الرشيدي وابو نؤاس والمطعم التركي وبالقرب من جسر الجمهورية والسنك وصولاً الى جسر الأحرار بالإضافة الى ضفاف نهر دجلة. وتراوح أعمار هؤلاء الشباب بين 15 و25 عاماً، منتظمين ضمن جماعات صغيرة ذات مهمات وأدوار وواجبات موزعة بدقة، فمنهم من يتصدى لقنابل الغاز الدخانية أو المسيلة للدموع، ومنهم من يستفز رجال الأمن بالقاء الحجر، ومنهم من يقوم بالاستفزاز بمكبرات الصوت، فيما تتوزع أدوار الآخرين بالإسعاف ونقل المؤونة والأفراد، والتفتيش، والمراقبة، وغيرها.

ويبدو أن اختلاف أهداف المحتجين أنتج اختلافاً في الانتماء الى الجماعات المتواجدة في ساحات الاعتصام، وهو بدوره خلق اختلافاً في الأدوار المناطة لكل فرد متواجد في الساحة.

ويتبلور ذلك ضمن التوزيع المكاني، والزمني للمحتجين، فالداعون للإصلاح هم في وسط الساحة، والداعون لاسقاط النظام في خطوط التماس والمواجهة.

احتجاجات تشرين الاول: أمل بانثاق مجتمع مدني جديد؟!

لم يكن للاحتجاجات تنظيم واضح أو قيادة سياسية أو دينية أو نخبوية. فقد تواصل المحتجون قبل اندلاع الاحتجاجات من خلال ما يمكن تسميته بـ«التنادي»، أي حشد الهمم وصنع التضامن الافتراضي لتولد الاحتجاجات على الارض بشكل واقعي، منتجة شكلاً جديداً من أشكال التضامن الاجتماعي الذي أشر إلى ثقة اجتماعية كانت متهرثة في المجتمع العراقي ضمن الأجيال السابقة. وانعدام الثقة الاجتماعية كان يظهر في النفور عن المساهمة في العمل الجمعي المنظم، ولعل ذلك يعود الى تراكم التجارب المريرة

من الحكم السلطوي والحصار والحروب والعيش في ظل أجواء أمنية متذبذبة تضمنت الكثير من الخوف والقلق من تقاليد العمل الجمعي. لم يعد لدى الاجيال العراقية الجديدة ذلك الارتياح من السلطة فهي أجيال لم ترَ حكم البعث أو الحصار أو حربي الخليج الاولى والثانية، وكانت لحظة تشرين الاول قفزاً لإشهار الانقطاع عن عُقد الماضي واستعادة الثقة الجمعية وأشكال التضامن الحضري الجديدة.

وأظهرت الاحتجاجات أن الجمهور العراقي وبعد تجاربه المريرة توافق لرابطة جديدة، عمادها المواطنة لتجاوز أشكال التضامن ما قبل الدولة القائمة على الدين والطائفة والعشيرة، والتي استغلتها أحزاب السلطة لزيادة مشروعيتها، وترسيخ منطق المكونات بدلاً من منطق المواطنة بعد 2003م، لا سيما أن «التدخل الامريكي في العراق عام 2003م، هو أحد العوامل التي فاقمت التناقضات الموروثة في بناء الدولة والأمة في العراق، والتي أدت الى فشل صياغة هوية وطنية عراقية جامعة»⁽¹⁾.

وعلى الرغم من أن الاحتجاجات اندلعت في المحافظات الشيعية، إلا أنها لم تكن تعبيراً طائفيّاً بقدر تعبيرها عن السخط العام العابر للطوائف والقوميات بوجه النظام السياسي. فيمكن مشاهدة الشعور العام بضرورة تجاوز المعادلة الاثنو طائفية التي حكمت العملية السياسية ضمن الشعارات المرفوعة ضد الأحزاب السياسية المختلفة. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد أجري استطلاع للرأي في مناطق سكانية مختلفة من بغداد أيد فيه 96 %

1 - محمد جبريل، « موجز تاريخي لصناعة الهوية الوطنية في العراق»، منشور في موقع حفريات على الرابط: <https://www.hafryat.com>

من «غير» المتظاهرين، المظاهرات رغم عدم اشتراكهم فيها، بينما أشار 69% منهم الى أن سبب تأييدهم للمظاهرات هي اتفاقهم مع أغلب مطالبها⁽¹⁾.

وتعامل المحتجون في المناطق الشيعية مع فكرة التشيع على أنها حالة ثقافية وليست رابطة سياسية ضمن بنية سياسية طائفية. فقد شاركت المواكب الحسينية في تقديم الخدمات للمحتجين في مختلف محافظات العراق المتفضة، في حين استعار المحتجون الإنشاد الحسيني وطريقة مواكب الزيارة في التعبير عن سخطها ضد النظام السياسي، من دون أن يكون ذلك مدعاة لاعتبار الاحتجاجات شيعية بالضرورة. فضرورات الاصلاح واستعادة الدولة، هي ضرورات عابرة للحدود الطائفية والإثنية، مع وجود شعور عام بالفهم من عدم مشاركة المحافظات السنية في الاحتجاجات بسبب وضعها الامني، والمحافظات الكردية بسبب وضعها السياسي، رغم تسجيل تضامن شعبي عام من هذه المناطق في مواقع التواصل الاجتماعي.

وقد يزيد بعض المراقبين من التفاؤل أن المحتجين أرادوا وضع أسس لعقد اجتماعي جديد مع الدولة قائم على عناصر المواطنة المتساوية والحقوق المدنية الأساسية والضمانات الاجتماعية والهوية الوطنية وسلطة القانون، دونما توسطات حزبية أو عقائدية. فإعادة بناء الوطنية العراقية بات ينبع من مطالب المواطن الفرد غير المسيس دونما حاجة لأن يستعير وطنيته من فكر حزبي أو لاهوت سياسي أو مشروع

1 - استطلاع للرأي اجراه مركز رواق للسياسات العامة تحت عنوان: «استطلاع آراء غير المشاركين في احتجاجات تشرين (مستوى الرضا، وواقع التأيد)»، على الرابط: <https://rewaqbaghdad.org>

ايدولوجي. وبتعبير محدد على ألسنتهم: «نريد استرجاع الوطن... نريد إسقاط الأحزاب»⁽¹⁾.

وبهذا المنطق فقد حققت الاحتجاجات خروجاً عن السائد والمألوف في تبعية الجمهور للسلطة ورجال الدين والنخب التقليدية. فتجاوز خطوط القداسة والخوف من المكانة الرمزية للقادة، واستعادة الشعور بالتضامن والهوية الوطنية الجامعة، كانت من أبرز النتائج التي حققتها هذه المظاهرات.

وشكلت الاحتجاجات انفصلاً جوهرياً للجمهور عن الطبقة السياسية، وفتحت الخيارات بمدياتها في المستقبل. فاستعادة فكرة الشعب بعدما فتتت إلى مكونات، وإثبات أن الانتخابات بصيغتها الموجهة ليست تعبيراً عن الديمقراطية، وإسقاط القناع القدسي للرموز التي شيدت دولة بعد 2003 على أركانها، وتقديم نموذج بديل ثالث لبناء الهوية قائمة على المواطنة الحاضرة للتنوع بدلاً من الهوية القائمة على القومية أو الإسلام السياسي، كل ذلك كان من ضمن منجزات الاحتجاجات ما بعد الأول من تشرين الأول الماضي⁽²⁾.

وقد يقود كل ما ذكر آنفاً إلى التخمين بانبعث المجتمع المدني العراقي من جديد، ضمن «اشكال من الفعل والاحتجاج القائمة على رفض الطائفية وعبر تراكم مجموعة واسعة من المبادرات الاجتماعية والسياسية»⁽³⁾.

1- فارس كمال نظمي، «ثورة تشرين العراقية: القيادة الغائبة والثورة المضادة»، منشور في جريدة المدى على الرابط: <https://almadapaper.net>.

2- سعد سلوم، «نقاط أساسية عن الحراك الاحتجاجي في لبنان والعراق»، منشور في موقع تعددية على الرابط: <https://taadudiya.com>.

3- Zahra ali, «Protest movements in Iraq in the age of a new civil society», LSE, <https://blogs.lse.ac.uk/crp/2019/10/03/protest-movements-in-iraq-in-the-age-of-new-civil-society>

ومع الإغراء الكبير الذي تشكله هذه الفكرة، إلا أنه لا ينبغي نسيان أن نواة الحركة الاحتجاجية هي شباب قليلي التعليم من سكنة الضواحي، وهم غير معنيين بعالم الأفكار المجردة بقدر خروجهم ضد «محتكري السلطة والمال». فمن الصعوبة تخيل أن هذه الاحتجاجات ستسفر عن شروط تغييرية محددة تخص المجتمع، وهي أيضا شروط البديل للعملية السياسية التي تهيمن عليها أحزاب وتيارات محددة منذ 2003م. وتتمثل هذه الشروط بانبثاق قيادة، وبرنامج، وتنظيم راسخ، بديل للقوى السياسية المتحكمة بالسلطة والمال. وهذه الشروط الثلاثة مرهونة بتراكم الأفكار بل وتطورها إلى ايديولوجيا تدعم فكرة المواطنة بين الجمهور، وهي لا يبدو قابلة للتحقق في المدى القصير على الأقل.

ورغم كل ذلك أسفرت الاحتجاجات مرحليا - وحتى الآن -، عن استقالة الحكومة وإعادة تشكيل مفوضية الانتخابات، وإيقاف التعيين في الدرجات الخاصة العليا على ذات الأسس، وأيضاً التصويت على قانون جديد للانتخابات، فيما يجري البحث في إجراء تعديلات دستورية، تسفر عن تغيير جوهري في النظام السياسي. وتعيد كل هذه النتائج المتميزة للاحتجاجات سؤالا في صلاحية إطلاق «الثورة» على ما جرى، إذ ستكون الايام المقبلة كفيلة بالإجابة عليه، فالأمر مشروط بتحقيق التغيير الجذري بعدما كان إصلاح النظام لا إسقاطه مطلباً للمحتجين.







في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩ اندلع حراك احتجاجي فريد من نوعه في التاريخ السياسي المعاصر للعراق، ليعود ويتجدد في ٢٥ تشرين الأول والأسابيع التي أعقبته، بما جعله الحراك الأكثر شمولاً وعمقاً وقدرة على المطالبة وتنويع الأساليب من بين كل الحركات الاجتماعية التي شهدتها العراق خلال قرن من الزمن.

فقد امتلأ الفضاء العام في بغداد ومحافظات الفرات الأوسط والجنوب بمئات الآلاف من المواطنين المحتجين الباحثين عن عصر سياسي جديد لاستعادة الهوية الوطنية وتحقيق العدالة الاجتماعية، يكون بديلاً عن الحقبة المأساوية التي أعقبت ٢٠٠٣. وقد جوبه هذا المد الاحتجاجي الباحث عن التغيير السياسي الشامل بقمع الأجهزة الأمنية الرسمية وغير الرسمية، وتجسّد ذلك في عمليات القنص والخطف والاعتقال والترويع والشيطنة ضد المتظاهرين والناشطين والإعلاميين في محاولة لإخماد الزخم الاحتجاجي أو التقليل من الوعي الشعبي المعارض الذي بات يشكل العلامة الفارقة لفئات أساسية من الجمهور العراقي.

يسعى الكتاب الحالي إلى تقديم خمس مقاربات متعددة الاختصاصات لهذه الحدث السياسي الشاسع والمفصلي في تاريخ العراق وتطوره السياسي. فالباحثون المشاركون فيه هم أكاديميون عراقيون بارزون في حقولهم، يتوزعون بين اختصاصات أكاديمية متنوعة، بضمنها الاقتصاد السياسي، والعلوم السياسية، والاجتماع السياسي، وعلم النفس السياسي، والدراسات الثقافية. وقد سعى كل منهم طبقاً لمنظومته المفاهيمية، إلى مقارنة الحراك التشريني بما يجعله قابلاً للتفكيك والاستيعاب والفهم والتفسير، لدى القارئ المختص والعادي على حد سواء.

إنها محاولة رائدة لتقديم أول إصدار علمي جماعي عراقي يسعى إلى تسليط شعاع فكري متعدد المستويات لكشف الأبعاد البنيوية العميقة المتعددة لهذا الحراك المجتمعي المفعم بالأمال والمكثف بالآلام معاً، في لحظة عراقية لعلها الأهم والأكثر حسماً في تحديد المسارات القادمة لبلاد ما بين النهرين.